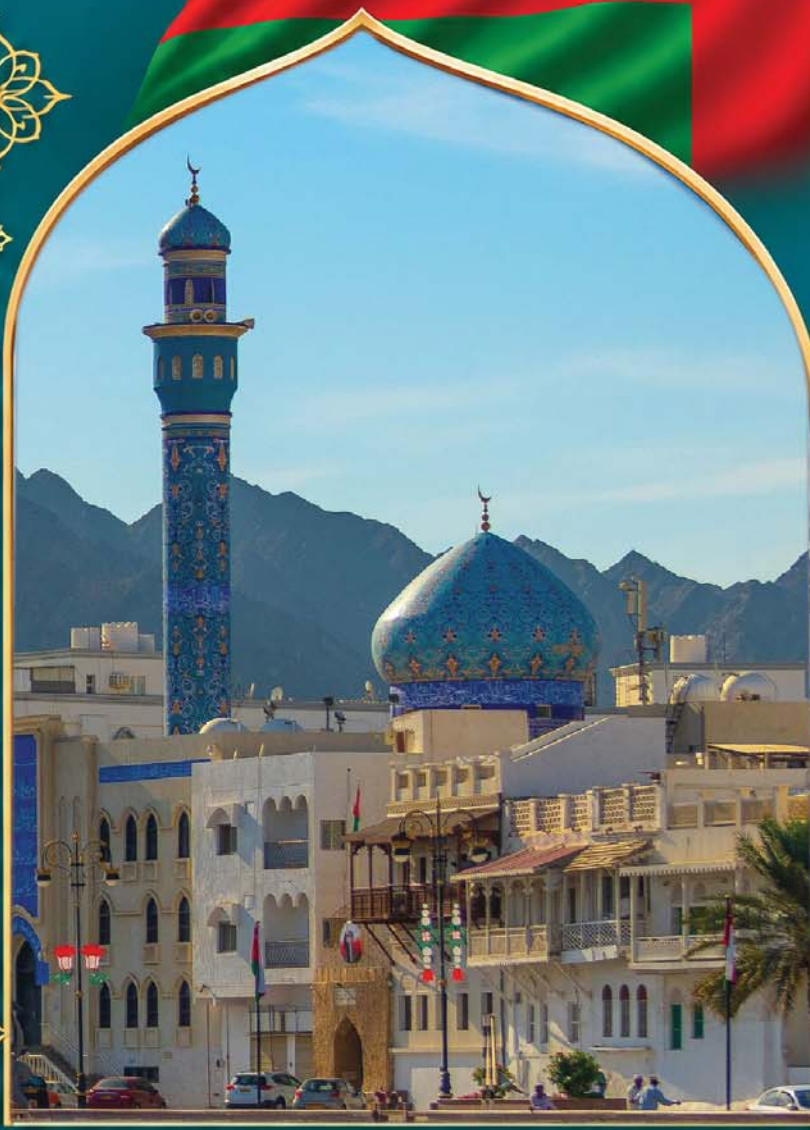
الدقم الاقتصادية
Duqm Economist

ملحق خاص تُصدره مجلة الدقم الاقتصادية الصادرة عن
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
بالتعاون مع سفارة جمهورية اوزبكستان لدى سلطنة عُمان

مرحلة جديدة من التعاون بين
سلطنة عُمان
وجمهورية أوزبكستان







10 آسيا الوسطى الجديدة: دور أوزبكستان في تشكيل المنطقة والفرص الجديدة لسلطنة عُمان



12 سلطنة عُمان وأوزبكستان: من الروابط التاريخية إلى الشراكة الحيوية الفاعلة



32 مجـمع الإمـام البخـاري تناغم التراث الروحي والعمارة المعاصرة



16 سلطنة عُمان وأوزبكستان: بناء عصر جديد من الشراكة الاقتصادية والاستثمارية



28 أوزبكستان قوة سياحية صاعدة على طريق الحرير



36 حكاية رحّالة عُماني فـي أوزبكسـتان



﴿ إن تعزيز التعايش بين الأديان والثقافات أصبح ضرورة استراتيجية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، ومن هذا المنطلق؛ يكتسب ترسيخ ثقافة الاحترام المتبادل، وقبول الآخر والتسامح معه، والانفتاح على التنوع الإنساني والحوار، أهمية محورية بوصفه المسار الأمثل نحو بناء عالم أكثر استقرارًا وإنسانيةً، تسوده العدالة، ويزدهر فيه التعايش، وترسخ فيه قيم السلام المستدام ﴾

صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

حفظه الله ورعاه

خلال كلمته السامية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" باريس

سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان
شراكة نحو آفاق أوسع

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، تبرز العلاقات الثنائية بين الدول بوصفها ركيزةً أساسية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتوسيع آفاق التعاون التنموي، وبناء شراكات استراتيجية قادرة على مواكبة التحديات واستثمار الفرص. وفي هذا السياق، تأتي العلاقات بين سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان لتجسّد نموذجًا متناميًا من التعاون القائم على الاحترام المتبادل، والرغبة المشتركة في تعزيز المصالح الاقتصادية والتنموية بين البلدين الصديقين.

وتُعد سلطنة عُمان من أوائل دول العالم التي أقامت علاقات صداقة مع جمهورية أوزبكستان، حيث بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1992، وذلك عبر زيارة وفدٍ برئاسة معالي يوسف بن علوي بن عبدالله، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية (آنذاك)، في خطوة مهمة أسهمت في رسم ملامح مسار العلاقات الثنائية وتحديد أطر التعاون المشترك بين البلدين الصديقين. وقد تواصلت هذه العلاقات عبر الزيارات المتبادلة بين الجانبين، ومن خلال أعمال اللجنة العُمانية الأوزبكية المشتركة التي انعقدت في طشقند.

وتتميّز العلاقات العُمانية الأوزبكية بجذور دبلوماسية راسخة تقوم على التفاهم والتقارب في الرؤى تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، فضلًا عن الاهتمام المشترك بتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والتنموي. كما أسهمت الزيارات الرسمية المتبادلة خلال السنوات الماضية في إضفاء زخم متصاعد على هذه العلاقات، وفتح آفاق جديدة أمام القطاعين العام والخاص في البلدين.

وتمثل سلطنة عُمان شريكًا مهمًا لجمهورية أوزبكستان في منطقة الخليج، بما تمتلكه من موقع استراتيجي وبنية اقتصادية مستقرة، وخبرة متقدمة في إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وهو ما يفتح آفاقًا واسعة للتكامل الاقتصادي وتوسيع الاستثمارات المشتركة بين الجانبين.

وتولي سلطنة عُمان اهتمامًا متزايدًا بتطوير منظومة المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، باعتبارها رافدًا رئيسيًا لتعزيز التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات النوعية. وتوفر هذه المنظومة بيئة أعمال متكاملة تتميز بالحوافز الاستثمارية والبنية الأساسية المتطورة والتشريعات الداعمة، بما يسهم في استقطاب الصناعات التحويلية واللوجستية والتكنولوجية، ويعزز من فرص الشراكة مع المستثمرين الدوليين، ومن بينهم الشركاء من جمهورية أوزبكستان، في ظل ما توفره هذه المناطق من مزايا تنافسية تدعم التكامل الصناعي وسلاسل الإمداد الإقليمية.

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، تجسّد في توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي شملت مجالات متعددة، من بينها تجنب الازدواج الضريبي، وتشجيع وحماية الاستثمارات، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجالات النقل والخدمات اللوجستية والزراعة والسياحة والطاقة.

وفي ظل ما تتمتع به أوزبكستان من موقع جغرافي استراتيجي يربط بين أسواق آسيا الوسطى والصين وأوروبا، وما تشهده من نمو اقتصادي متسارع وإصلاحات هيكلية عميقة، فإنها تبرز اليوم كوجهة استثمارية واعدة توفر بيئة أعمال تنافسية وحوافز متعددة للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك المستثمرين من سلطنة عُمان.

ولا تقتصر العلاقات بين البلدين على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل مجالات التعاون الثقافي والتعليمي والسياحي، حيث يجمع الشعبين إرث حضاري وتاريخي مشترك يعزز فرص التبادل الثقافي والتقارب الإنساني، إلى جانب دعم المبادرات الأكاديمية وتبادل الخبرات بين المؤسسات التعليمية.

ومن جهة أخرى، فإن التقاء الرؤى بين مسقط وطشقند حول أهمية دعم الاستقرار الإقليمي وتعزيز الحوار والتفاهم بين الدول، يضفي بعدًا سياسيًا مهمًا على هذه العلاقات، ويؤسس لشراكة متوازنة تقوم على احترام السيادة، وتعزيز العمل متعدد الأطراف.

وفي ضوء هذه المعطيات، تتجه العلاقات بين سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان نحو مزيدٍ من النمو والتطور خلال المرحلة المقبلة، في ظل الإرادة السياسية المشتركة لتعزيز التعاون في مختلف المجالات، وتحويل الفرص المتاحة إلى مشاريع استثمارية ملموسة ذات أثر مباشر على التنمية الاقتصادية.

إن المرحلة القادمة تحمل في طياتها إمكانات واسعة لتعميق هذه الشراكة، من خلال توسيع مجالات الاستثمار في أوزبكستان، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتعزيز التبادل التجاري، إلى جانب دعم المبادرات الثقافية والسياحية التي تعزز من التقارب بين الشعبين الصديقين.

وتُمثل العلاقات العُمانية الأوزبكية نموذجًا واعدًا لشراكة دولية متنامية، تقوم على أسس من الثقة والاحترام المتبادل، وتتجه بثبات نحو آفاق أوسع من التعاون والتكامل، بما يعزز مكانة أوزبكستان كوجهة استثمارية جاذبة، ويدعم مسارات التنمية والازدهار في البلدين الصديقين.

تُعد سلطنة عُمان من أوائل دول العالم التي أقامت علاقات صداقة مع جمهورية أوزبكستان حيث بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1992 في خطوة مهمة أسهمت في رسم ملامح مسار العلاقات الثنائية وتحديد أطر التعاون المشترك بين البلدين الصديقين

العلاقات التجارية والاستثمارية بين سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان

تشهد العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان تطورًا ملحوظًا، مدعومةً بحزمة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أسهمت في تعزيز التعاون الثنائي وفتح آفاق جديدة للشراكة في مختلف القطاعات الاقتصادية.



اتفاقيات ومذكرات تفاهم

- 10 يونيو 2009: اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي
- 5 أكتوبر 2009: اتفاقية حول التعاون التجاري والاقتصادي
- 15 أكتوبر 2024: مذكرة تفاهم بين مجموعة أسياد ووزارة الاستثمار والصناعة والتجارة في أوزبكستان
- 27 يونيو 2025: مذكرة تفاهم بين غرف التجارة لتعزيز التعاون

الصادرات العُمانية



2024: 28.542 مليون ريال عُماني
2025: 400 مليون ريال عُماني

الواردات من أوزبكستان



2024: 61 ألف ريال عُماني
2025: 786 ألف ريال عُماني
النمو: 1188.5%+

إعادة التصدير

28.519 مليون ريال عُماني في 2024
300 مليون ريال عُماني في 2025

فرص التصدير

- الصناعات الثقيلة
- معدات الحفر والتعدين
- البولي بروبيلين
- الحديد والصلب

عالميًا تشمل صادرات أوزبكستان:

- سلع صناعية متنوعة
- خضروات وحبوب وقطن

أهم الأنشطة الاستثمارية 2025م

- الأنشطة المهنية والتقنية
- التشييد
- التجارة وإصلاح المركبات
- أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
- الصناعة التحويلية

الاستثمارات الأوزبكستانية في سلطنة عُمان حسب السجلات التجارية

عدد الشركات:
- 2020 : 6 شركات
- 2025: 57 شركة

إجمالي رأس المال:
- 2020: 590 ألف ريال عُماني
- 2025: 2.9 مليون ريال عُماني

نسبة المساهمة:
من 28.2% إلى 75.1%

هيكل الاستثمار

- شركات بملكية 100%
- شركات بشراكات (55% – 44%)

تدشين حقبة وطنية جديدة وصون كرامة الإنسان

الرئيس شوكت ميرضيائيف يعلن سبعة برامج وطنية لتطوير التعليم والصحة والتكنولوجيا وتعزيز الازدهار الاقتصادي المستدام



قال فخامة شوكت ميرضيائيف رئيس جمهورية أوزبكستان في كلمته خلال الاحتفال بالذكرى الخامسة والثلاثين للاستقلال: أهنئ بصدق شعب أوزبكستان كافة، من جيل الرواد، والشباب الطموح، والنساء الفضليات، وجميع القوميات والأعراق المقيمة في بلادنا، ومواطنينا في الخارج. إن احتفالنا بعيدنا الوطني الأكبر في مدينة "طشقند الجديدة" يضفي عليه بهجة وعظمة خاصة؛ فمؤخراً افتُتحت هنا المباني الجديدة لجامعة أوزبكستان الجديدة، والجامعة التربوية الوطنية باسم نظامي كنجوي، والمكتبة الوطنية باسم علي شير نوائي، لتصبح مركزاً للعلم والتعليم والثقافة، ويزدان احتفالنا اليوم بتدشين أطول نافورة موسيقية في العالم المسجلة في موسوعة "غينيس". إن طشقند الجديدة تجسد بجلاء قوة وجمال أوزبكستان الجديدة التي نشيدها معاً.

الجذور التاريخية العريقة وتكريم إرث الأجداد

لقد حققنا استقلال الدولة عام 1991 بفضل الإرادة الصلبة لشعبنا، مستندين إلى تقاليد دولتنا الوطنية وحضارتنا العريقة الممتدة لأكثر من ثلاثة آلاف عام. وخلال عصري النهضة الأول والثاني، قدم مفكرون عظام مثل الخوارزمي، والفرغاني، والبيروني، وابن سينا، وميرزا أولغ بيك، وعلي شير نوائي إسهامات لا تقدر بثمن للتراث الفكري الإنساني، كما احتلت دولة الأمير تيمور مكانتها المستحقة كرمز للعدالة والإبداع. واليوم تتحقق في أوزبكستان الجديدة أحلام أجدادنا "الجديديين" الذين ضحوا بحياتهم من أجل الحرية، ومنهم بهبودي، ومنور قاري، وفطرت، وقادري، وتشولبون. لقد أعاد الاستقلال إلينا شرفنا وكرامتنا ودیننا الحنيف ولغتنا الأم وقيمنا الوطنية؛ فنحن ننحني إجلالاً لذكرى أجدادنا، ونشكر جهود مواطنينا طوال 35 عاماً، ونحيي ذكرى رئيسنا الأول إسلام عبد الغنييفيتش كريموف.

كرامة الإنسان والحرية الاقتصادية وخفض معدلات الفقر

انطلاقاً من مبدأ "من أجل مصالح الإنسان وشرفه وكرامته!"، قضينا منذ الأيام الأولى لإصلاحاتنا على الأعباء التي أثقلت كاهل شعبنا لسنوات، مثل نظام حصاد القطن الجائر، والعمل القسري وعمالة الأطفال، وقيود تحويل العملات، ونظام تسجيل الإقامة، ليحل الاطمئنان والثقة محل الخوف في قلوب الناس. وبإرادة سياسية قوية، فتحنا أوزبكستان على العالم، وحللنا قضايا الحدود، وعززنا علاقات حسن الجوار، ونفذنا إصلاحات جذرية في سياسات النقد والضرائب والجمارك والاستثمار؛ فتقدمنا 80 مرتبة في مؤشر الحرية الاقتصادية، وارتفعت الاستثمارات الأجنبية السنوية من 2–3 مليارات دولار إلى 40–50 مليار دولار. ورغم التقلبات العالمية، سنحقق هذا العام هدف رفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 160 مليار دولار المحدد لعام 2030، وننضم إلى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع. وقد امتلكت أكثر من 650 ألف أسرة مساكن حديثة، وبفضل العمل المنهجي في "المحلات" خفضنا معدل الفقر من 35 بالمئة عام 2017 إلى 4 بالمئة هذا العام، مما حسّن حياة 10 ملايين إنسان.

التعليم والعلوم والرعاية الصحية وتمكين الشباب

لبناء النهضة الثالثة، أعدنا لمهنة التدريس مكانتها ورفعنا دخول المعلمين. وخلال عشر سنوات زاد فيها السكان بثمانية ملايين نسمة، رفعنا تغطية التعليم قبل المدرسي إلى 78 بالمئة، ووفرنا 1.5 مليون مقعد دراسي جديد إلى جانب المدارس الرئاسية والمتخصصة، وارتفع عدد طلاب الجامعات إلى 1.6 مليون طالب، تشكل الفتيات والنساء أكثر من نصفهم. وعبر مبادرات تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الإبداعي، سنشرك 10 ملايين شاب في المهن الرقمية، وقد أطلقنا عشية عيد الاستقلال القمر الصناعي "سمرقند 2028" بالتعاون مع شركائنا الصينيين. وفي القطاع الصحي، ضاعفنا الإنفاق أكثر من ثماني مرات، وأنشأنا 652 مرفقاً صحياً جديداً ضاعفت الخدمات الطبية ثلاث مرات، وأدخلنا أكثر من 100 طريقة تشخيص وعلاج متقدمة محلياً؛ فارتفع متوسط العمر المتوقع من 66.4 إلى 75.4 عاماً، وانخفضت وفيات الأمهات والرضع أربع مرات. وإلى جانب تأسيس مركز الحضارة الإسلامية ومجمعي الإمام البخاري وبرهان الدين المرغيناني، نخصص سنوياً 20–25 تريليون سوم لدعم الشباب؛ حيث يشكل رواد الأعمال الشباب 35 بالمئة من مجتمع الأعمال، وحقق رياضيونا إنجازات تاريخية في أولمبياد طوكيو وباريس، وتأهل منتخبنا لكرة القدم لكأس العالم لأول مرة، وستستضيف سمرقند قريباً أولمبياد الشطرنج العالمي.

إن أعظم ثرواتنا هي شبابنا الطموح، الذين سيصبحون القوة الدافعة لبناء مستقبل أوزبكستان الجديدة

في هذه الأوقات المضطربة، يُعد الوئام العرقي والتسامح الديني كنزاً لا يُقدر بثمن لشعبنا

عندما تتحد جهود الشعب والدولة نحو هدف مشترك، لا يصبح أي إنجاز بعيد المنال

البرامج الوطنية السبعة لعقد جديد من التقدم الوطني

مع دخولنا مرحلة تاريخية حاسمة، سننفذ سبعة برامج وطنية لتعزيز قيمة وكرامة كل فرد:

1. **المعرفة والمهارات:** ضمان التحاق 100 بالمئة من أطفال السادسة بالتحضير المدرسي، وتطبيق المعايير الدولية في المدارس والكليات التقنية، وتدريب مليون شاب على مهن عالية الدخل، وإدراج 10 جامعات وطنية ضمن أفضل 1000 جامعة عالمياً.
2. **الصحة وطول العمر:** رفع الإنفاق الصحي العام إلى 5 بالمئة من الناتج المحلي خلال خمس سنوات، والتركيز على الوقاية، وتغطية كل أسرة بالتأمين الصحي الحكومي، واستقطاب خمس عيادات عالمية رائدة.
3. **الاقتصاد عالي التقنية:** جذب 450 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية خلال عشر سنوات، ورفع الناتج المحلي إلى 300 مليار دولار وتوفير مليوني وظيفة صناعية عالية الأجر بحلول 2030، ودعم الشركات الناشئة والذكاء الاصطناعي لتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي 10 آلاف دولار.
4. المياه والطبيعة: تعميم تقنيات ترشيد المياه على 100 بالمئة من الأراضي المزروعة خلال خمس سنوات، والارتقاء بحركة "يشيل ماكون" لرفع نسبة المساحات الخضراء في المدن والمراكز إلى 30 بالمئة.
5. **سيادة القانون:** تعزيز استقلال القضاء، وإدخال التعليم القانوني المدرسي، وتشديد حماية المواطنين ورواد الأعمال، ومكافحة الجرائم السيبرانية والمخدرات والاتجار بالبشر واقتصاد الظل والتمييز.
6. **تنمية المحلات السكنية:** صياغة ميزانيات المناطق وبرامج الاستثمار ومشاريع البنية التحتية بناءً على احتياجات ومطالب "المحلات" وتطلعات المواطنين.
7. **السلام والتسامح والدبلوماسية:** ترسيخ الوئام بين أكثر من 130 قومية و16 طائفة دينية، وتوسيع العلاقات مع نحو 170 دولة، ومواصلة سياستنا البناءة تجاه أفغانستان، ورئاسة حركة عدم الانحياز التي تضم أكثر من 120 دولة للفترة 2027–2029.

تتجلى القوة العظيمة والفرص الواسعة للاستقلال الوطني فوق كل شيء في صون كرامة الإنسان

أعاد الاستقلال إلينا شرفنا وكرامتنا ودیننا الحنيف ولغتنا الأم وقيمنا الوطنية

نعتبر العلم والتقنيات الحديثة والابتكار عوامل حاسمة في تحقيق تنميتنا الوطنية

وحدة الصف والتهنئة الختامية

أشكر السلك الدبلوماسي والإعلام الأجنبي وضيوفنا من الولايات المتحدة وتركيا وسنغافورة المشاركين معنا اليوم. لقد أثبتنا خلال 35 عاماً أنه عندما تتحد جهود الشعب والدولة نحو هدف مشترك، لا يستعصي علينا أي إنجاز. معاً، كوطن واحد وشعب واحد، سندشن عصراً ذهبياً جديداً. دام السلام والازدهار في ربوع بلادنا، وعاشت جمهورية أوزبكستان وشعبها الأبي!

كلمة فخامة الرئيس شوكت ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان،
في منتدى طشقند الدولي الخامس للاستثمار

ستة أولويات استراتيجية للاستثمار العالمي في أوزبكستان الجديدة



ترحيب وتنامي الثقة العالمية في أوزبكستان الجديدة

أعزائي المشاركين في المنتدى، السيدات والسادة، الأصدقاء الأعزاء! يطيب لي أن أرحب برؤساء الدول والحكومات، وممثلي المؤسسات المالية الدولية، وكبريات الشركات، وصناديق الاستثمار، وقادة الأعمال البارزين المشاركين في منتدى طشقند الدولي الخامس للاستثمار. إن مشاركتكم تمثل شهادة قوية على تنامي الثقة العالمية في مسيرة الإصلاحات والتنمية التي تشهدها أوزبكستان الجديدة، مما يرسي أساساً متيناً لتحقيق أهداف طموحة وبعيدة المدى.

إن النتائج تتحدث عن نفسها؛ فخلال السنوات الماضية، استقطبت أوزبكستان أكثر من 150 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، منها 123 مليار دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة وحدها. ونحن نظل منفتحين أمام المستثمرين، ومستعدين لبناء شراكات متكافئة تحقق المنفعة المتبادلة. كما أن مشاركة ما يقرب من 4000 ضيف أجنبي من أكثر من 100 دولة تبرهن بوضوح على المكانة المرموقة والاعتراف الدولي المتزايد بمنتدى طشقند الدولي للاستثمار.

وأود أن أعرب عن خالص امتناني للمشاركة في هذا الحدث لكل من: فخامة الرئيس باجرام بيغاج، رئيس جمهورية ألبانيا؛ ودولة السيد ميخائيل ميشوستين، رئيس حكومة روسيا الاتحادية؛ ودولة السيد ألكسندر تورتشين، رئيس وزراء بيلاروسيا؛ ودولة السيد علي أسادوف، رئيس وزراء أذربيجان؛ ودولة السيد أولجاس بيكتينوف، رئيس وزراء كازاخستان؛ ودولة السيد أديلبيك كاسيماليف، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية القيرغيزية ورئيس الإدارة الرئاسية؛ ودولة السيد قاهر رسول زاده، رئيس وزراء طاجيكستان. كما أتوجه بالشكر إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك التنمية الجديد، والبنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وسائر المؤسسات المالية الدولية على تعاونها الوثيق في دفع أجندتنا الإصلاحية قدماً. أهلاً بكم في أوزبكستان الجديدة!

النمو الاقتصادي الكلي وتحسين مناخ الاستثمار

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وخارطة رؤوس الأموال، وتصاعد التوترات التجارية، يتجه المستثمرون بطبيعة الحال نحو الدول التي تُصان فيها حقوق وحريات ريادة الأعمال بشكل موثوق، وتنمو اقتصاداتها بوتيرة متسارعة، وتتوفر فيها آفاق واسعة من الفرص. ولذلك، فإننا ننفذ إجراءات منهجية لتحسين مناخ الاستثمار جذرياً في أوزبكستان الجديدة.

وفي العام الماضي، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.7 في المائة، وجرى استقطاب 43 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصادنا، مع ضمان استقرار العملة الوطنية وتجاوز الاحتياطيات الدولية حاجز 70 مليار دولار. وفي النسخة الأولى من المنتدى قبل أربع سنوات، وضعنا هدفاً لرفع الناتج المحلي الإجمالي لأوزبكستان إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2026؛ وفي هذا العام، سيتجاوز اقتصادنا سريع النمو 180 مليار دولار. علاوة على ذلك، تواصل الجدارة الائتمانية الدولية لأوزبكستان تعزيز مكانتها؛ إذ تقدمت بلادنا 14 مرتبة في مؤشر الحرية الاقتصادية، وانضمت لأول مرة إلى فئة «الاقتصادات الحرة المعتدلة»، وهو دليل ملموس على الزخم الاقتصادي الجديد.

شعار المنتدى والأولويات الاستراتيجية الست للتعاون

تحت شعار هذا العام «مرونة الاستثمار: آفاق جديدة، وشراكات جديدة»، فإن تحقيق أهدافنا الطموحة يتطلب تضافر الجهود المشتركة. وأود في هذا السياق أن أستعرض ستة مجالات ذات أولوية لتوسيع تعاوننا متعدد الأوجه.

الأولوية الأولى: تعزيز الضمانات القانونية للمستثمرين

تُعد حماية حقوق المستثمرين عبر مؤسسات قوية وآليات دولية معترف بها أمراً حيوياً. ومنذ شهر مارس، بدأنا في تأسيس مركز طشقند المالي الدولي، الذي ستُرسخ أسسه القانونية في قانون دستوري مخصص. وسيتم تطبيق نظام ضريبي جاذب للمشاركين؛ حيث ستُحدد ضريبة دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الممتلكات، والرسوم الجمركية بنسبة صفر في المائة، إلى جانب ضمانات غير مشروطة لحرية حركة رؤوس الأموال وإجراء المعاملات بأي عملة.

وستخضع المنظومة الحديثة للتكنولوجيا المالية (Fintech)، والأصول الرقمية، والتمويل الأخضر لتنظيم هيئة مالية مستقلة مخولة باعتماد الوثائق التنظيمية داخل نطاق المركز لفترة أولية تمتد لـ 50 عاماً. وسيعمل المركز وفق مبادئ القانون العام الإنجليزي، مدعوماً بمحكمة طشقند التجارية الدولية المستقلة التي تضم قضاة أجانب مرموقين وخبراء دوليين. كما سنطور نظاماً للوساطة الاستثمارية وننضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الوساطة (اتفاقية سنغافورة)، بما يكفل توفير حماية قانونية دولية مضمونة في أوزبكستان.

الأولوية الثانية: تطوير سوق رأس المال والأدوات المالية البديلة

تعمل أوزبكستان بسرعة على تطوير الجيل القادم من التقنيات المالية وأسواق رأس المال. وقد طرحنا سندات دولية بأكثر من 16 مليار دولار، وأصدرنا سندات دولية للشركات (يوروبوند) بعملتنا الوطنية. ولأول مرة، أدرجنا 30 في المائة من صندوق الاستثمار الوطني — الذي يدير أصولاً في 13 مؤسسة استراتيجية — في بورصتي طشقند ولندن، مسجلين بذلك أكبر طرح عام أولي (IPO) في بورصة لندن منذ خمس سنوات، مع استعداد المزيد من الشركات الكبرى لطرح أسهمها للاكتتاب العام.

ولتعزيز الإطار القانوني، سيتم اعتماد قوانين خاصة بسوق رأس المال وصناديق الاستثمار البديلة. كما سنتيح فرصاً واسعة لشركات المقاصة الدولية، ونطلق سندات إسلامية سيادية (صكوك) لاستقطاب ما لا يقل عن 10 مليارات دولار من رؤوس الأموال الإضافية إلى مؤسساتنا. وبموجب برنامج الخصخصة لهذا العام، سيتم طرح عقارات وحصص في مؤسسات حكومية وقطع أراضٍ بقيمة 6 مليارات دولار في مزادات للمستثمرين المحليين والأجانب.

الأولوية الثالثة: استقطاب الاستثمارات لتوسيع سلاسل القيمة المضافة العالية

لقد أطلقنا برامج كبرى للانتقال بجميع القطاعات الصناعية إلى مستوى تكنولوجي جديد، بهدف مضاعفة الإنتاج الصناعي عالي التقنية بواقع 2.5 مرة خلال السنوات الخمس المقبلة. فالتعاون في قطاع الصناعات الكيميائية المتقدمة وحده سيفتح آفاقاً استثمارية بقيمة 20 مليار دولار، ويوفر 15 ألف فرصة عمل ذات دخل مرتفع في الأقاليم، وينتج 130 نوعاً من المنتجات الجديدة.

وتزخر أوزبكستان بالذهب والنحاس واليورانيوم والتنغستن والغاز الطبيعي وغيرها من المعادن النادرة، بثروات باطنية تُقدر بنحو 3 تريليونات دولار. ولفتح هذا القطاع أمام المستثمرين الأجانب، سننشئ قاعدة بيانات جيولوجية رقمية مفتوحة، ونضاعف عدد المكامن المطروحة في المزادات أربع مرات. ولتنفيذ مشاريع متكاملة «من التعدين إلى المنتجات النهائية»، سنعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى المجمعات التقنية «معادن المستقبل» في طشقند وسمرقند، إلى جانب مشاريع مشتركة بقيمة 30 مليار دولار في مجالات الهندسة الميكانيكية والكهربائية، والروبوتات، والصناعات الخفيفة، ومواد البناء، والصناعات الدوائية.

الأولوية الرابعة: تعميق الشراكة في مجالي الطاقة الخضراء والذكاء الاصطناعي

نخطط لزيادة حصة الطاقة الخضراء في إجمالي توليد الكهرباء إلى 54 في المائة خلال السنوات المقبلة. وإلى جانب محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ندعو المستثمرين لتطوير أنظمة تخزين الطاقة، وتحديث الشبكات الكهربائية، وبناء مراكز بيانات تعمل بالطاقة الخضراء.

ويُعد تطوير الذكاء الاصطناعي ضرورة حتمية في عصرنا، حيث يتوقع الخبراء الأجانب تحقيق قيمة مضافة لا تقل عن 10 مليارات دولار في أوزبكستان خلال السنوات الخمس القادمة. وقد اعتمدنا استراتيجية وطنية وأطلقنا برنامج «خمسة ملايين قائد» لدمج الذكاء الاصطناعي في قطاعات التعليم والخدمات العامة والأعمال. وفي جمهورية قره قالباغستان، أنشأنا منطقة خاصة لمشاريع الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات؛ حيث يُعفى المستثمرون فيها حتى عام 2040 من جميع الضرائب والرسوم، وتتكفل الدولة بتمويل البنية التحتية، مع تطبيق تعريفة كهرباء تفضيلية تبلغ 5 سنتات لكل كيلوواط/ساعة، فضلاً عن إنشاء المركز الدولي للتكنولوجيا الرقمية في أوزبكستان بموجب نظام قانوني خاص.

الأولوية الخامسة: تطوير الترابط الإقليمي في مجالي النقل والخدمات اللوجستية

نعمل جنباً إلى جنب مع قادة المنطقة المشاركين اليوم لتحويل آسيا الوسطى إلى مركز عالمي مترابط. وبالتعاون مع الصين وقيرغيزستان، نمضي قدماً وبسرعة في تشييد خط سكك حديدية استراتيجي، وتطوير «الممر العابر لأفغانستان» للوصول المباشر إلى الموانئ البحرية الجنوبية، وتنمية «الممر الأوسط» عبر بحر قزوين لربط بلادنا بشرايين النقل التي تصل آسيا بأوروبا. وعلى الصعيد المحلي، نبني بالتعاون مع شركاء سعوديين مطار طشقند الدولي الجديد لخدمة 20 مليون مسافر سنوياً، وندعوكم للمشاركة الفاعلة في إنشاء الطرق السريعة، والمراكز اللوجستية متعددة الوظائف، و«الموانئ الجافة».

الأولوية السادسة: الارتقاء بالتعاون الاستثماري في التنمية الإقليمية

مع اقتراب عدد سكان أوزبكستان من 40 مليون نسمة، يتطلب النمو المتسارع برامج كبرى للتطوير العمراني والحضري. وبحلول عام 2040، نخطط لمضاعفة بناء المساكن ورفع نسبة التحضر من 51 إلى 65 في المائة، وتشييد مدينة «طشقند الجديدة» لاستيعاب مليوني نسمة، مع تحويل مدن أنديجان ونمنغان وسمرقند إلى مدن مليونية يتجاوز سكان كل منها مليون نسمة. وسيوفر قطاع بناء المساكن سوقاً سنوية مضمونة لا تقل عن 10 مليارات دولار، إلى جانب 27 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما تمثل السياحة والصناعات الزراعية الحديثة محركات إقليمية رئيسية؛ فخلال الأشهر الخمسة الماضية، ارتفع عدد السياح الأجانب بنسبة 27 في المائة ليصل إلى 5.5 مليون سائح، مع وجود إمكانات لاستضافة ما بين 15 إلى 20 مليون سائح سنوياً وتحقيق عائدات بقيمة 15 مليار دولار من الخدمات السياحية في سمرقند وبخارى وخيوة ومناطق أخرى. وفي قطاع الأعمال الزراعية، نصدر سنوياً فواكه وخضروات بقيمة 3.5 مليار دولار إلى أكثر من 70 دولة، ونسعى للوصول إلى 10 مليارات دولار عبر زيادة الإنتاجية والتوسع في الإنتاج العضوي. ويشارك اليوم حكام الأقاليم الأربعة عشر جميعهم؛ وندعوكم لزيارة أقاليمنا بدعم كامل منهم.

التكامل الإقليمي والالتزام الختامي

إننا ننظر إلى «التحالف الإقليمي لمجالس الاستثمار في آسيا الوسطى والقوقاز» — الذي بادر بإطلاقه بنك التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية — كخطوة في وقتها المناسب نحو إرساء فضاء استثماري مشترك ومتناغم.



آسيا الوسطى الجديدة: دور أوزبكستان في تشكيل المنطقة والفرص الجديدة لسلطنة عُمان



على مدى العقد الماضي، شهدت آسيا الوسطى تحولاً سياسياً واقتصادياً عميقاً. فالمنطقة التي كانت ترتبط يوماً ما بالحدود المغلقة، والنزاعات الإقليمية، والتجارة المحدودة، والشك المتبادل، أصبحت مساحة للحوار والتواصل والازدهار المشترك. فُتحت الحدود، وحُلّت النزاعات التي طال أمدها، وتوسعت خطوط النقل، وأصبح قادة المنطقة يجتمعون الآن بانتظام لتحقيق أهداف استراتيجية مشتركة.

والنتيجة هي "آسيا الوسطى الجديدة" الموحدة بالمصالح المشتركة، والواثقة في إرادتها، والقادرة على إشراك الشركاء الدوليين من موقف جماعي أقوى. وفي ظل التشرذم الجيوسياسي العالمي واضطرابات سلاسل التوريد، تثبت المنطقة أن الدبلوماسية البراغماتية تولد الاستقرار والنمو. وبالنسبة للشركاء الخارجيين مثل سلطنة عُمان، يوفر هذا المشهد فرصاً كبرى للتعاون الاقتصادي والربط البيني والاستثمار.

أوزبكستان كمحفز للتحول الإقليمي

تقع أوزبكستان في قلب هذا التحول. فقد جاءت نقطة التحول في عام 2016، عندما جعل الرئيس شوكت ميرضيايف آسيا الوسطى الأولوية الرئيسية للسياسة الخارجية لأوزبكستان، جاعلاً حسن الجوار والثقة المتبادلة والتعاون في جوهرها. وقد شكل هذا تحولاً من المنافسة إلى الحوار العملي. تكثفت العلاقات مع كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان مع إعادة فتح المعابر الحدودية، واستئناف خطوط النقل، وتخفيف قيود السفر، وتوسع التجارة عبر الحدود. ولأن أوزبكستان تشترك في الحدود مع الدول الأربع الأخرى في آسيا الوسطى، فقد أدى هذا التحول إلى تغيير الأجواء السياسية للمنطقة بأكملها.

يمكن للتعاون الإقليمي والحوار السياسي والدبلوماسية البراغماتية (العملية) أن توجد الاستقرار والفرص الاقتصادية

إن الحدود التي كانت ترمز يوماً إلى الانقسام تتحول بشكل متزايد إلى جسور للصداقة والتجارة والترابط

تتحول آسيا الوسطى بشكل متزايد من منطقة غير ساحلية (حبيسة) إلى مركز استراتيجي مترابط بريا

وفي وقت لاحق، حوّل الرئيس ميرضيايف التقارب الثنائي إلى عملية إقليمية مستدامة. ففي سبتمبر 2017، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، اقترح عقد اجتماعات تشاورية منتظمة لرؤساء دول آسيا الوسطى. وبدءاً من أستانا في مارس 2018، أصبحت هذه الاجتماعات المنصة الرئيسية للحوار الإقليمي عبر قطاعات التجارة والنقل والطاقة وإدارة المياه والأمن. وقد رحب الاجتماع التشاوري السابع في طشقند في نوفمبر 2025 بأذربيجان كعضو كامل العضوية، مما يعكس العلاقات الأوثق مع جنوب القوقاز والأهمية المتزايدة للممر العابر لبحر قزوين. تعمل دول آسيا الوسطى الآن على تشكيل مستقبلها الإقليمي من خلال الحوار المباشر بدلاً من الوساطة الخارجية.

من الحدود المتنازع عليها إلى منطقة للصداقة والثقة

إن الإنجاز الأكثر وضوحاً لآسيا الوسطى الجديدة هو تحول حدودها. فلعقود من الزمان، قوضت النزاعات الإقليمية والقيود المفروضة على الحركة والاشتباكات العرضية الاستقرار الإقليمي. وقد غيّر الحوار السياسي الجديد هذا الواقع بشكل جذري. وحدث إنجاز تاريخي في 31 مارس 2025 في خجند، حيث وقع الرؤساء شوكت ميرضيايف، وإمام علي رحمون، وصادير جاباروف على معاهدة نقطة التقاء حدود الدولة لكل من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، إلى جانب إعلان خجند للصداقة الأبدية. أثبتت هذه الاتفاقيات أن القضايا الإقليمية الحساسة يمكن حلها من خلال التوافق. الحدود التي كانت ترمز يوماً ما إلى الانقسام أصبحت الآن جسوراً للتواصل، مما يقلل من حالة عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين الأجانب.





العائد الاقتصادي للثقة الإقليمية

لقد ولّد التقارب السياسي فوائد اقتصادية ملموسة. فمع إعادة فتح الحدود وتحسن خطوط النقل، بلغت التجارة البينية الإقليمية حوالي 15 مليار دولار، في حين ارتفعت تجارة أوزبكستان مع جيرانها في آسيا الوسطى من 2.4 مليار دولار في عام 2016 إلى حوالي 9 مليارات دولار في عام 2025. كما حفزت الثقة المتزايدة التعاون الصناعي والاستثمارات المشتركة وتنسيق البنية التحتية للطاقة والمياه والنقل.

تتجاوز دول آسيا الوسطى العلاقات الثنائية نحو الاعتماد المتبادل الإقليمي، وخاصة من خلال ممرات النقل الرئيسية. فمبادرات مثل سكة حديد الصين-قيرغيزستان-أوزبكستان، وطريق النقل الدولي عبر بحر قزوين، والسكك الحديدية المرتقبة عبر أفغانستان، تعيد تشكيل الجغرافيا الإقليمية، وتربط آسيا الوسطى بكل من شرق آسيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. وتوفر الطرق الجنوبية عبر أفغانستان وصولاً مباشراً إلى الموانئ البحرية الدولية، مما يحول آسيا الوسطى من منطقة غير ساحلية إلى مركز أوراسي استراتيجي متصل برياً.

من التوحيد الإقليمي إلى الأهمية العالمية المتنامية

أعاد التحول الداخلي تشكيل كيفية تفاعل العالم مع آسيا الوسطى. فبدلاً من الاعتماد حصرياً على العلاقات الثنائية، تتفاعل القوى العالمية بشكل متزايد مع المنطقة كفضاء سياسي واقتصادي موحد من خلال الصيغ الدبلوماسية "آسيا الوسطى زائد" (Central Asia Plus). طورت الولايات المتحدة إطار (C5+1)، وأضفت الصين الطابع المؤسسي على قمم الصين-آسيا الوسطى، ورفع الاتحاد الأوروبي واليابان مستوى التفاعل إلى مستوى القمة. والجدير بالذكر أن أول قمة بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى في سمرقند في أبريل 2025 أسست شراكة استراتيجية مدعومة بحزمة استثمارية ضمن مبادرة "البوابة العالمية" (Global Gateway) بقيمة 12 مليار يورو.

يُنظر الآن إلى آسيا الوسطى كشريك مستقل يتمتع بفاعلية دبلوماسية قوية. ومع وجود أكثر من 80 مليون مستهلك، واحتياطيات هائلة من الطاقة والمعادن، وقوى عاملة شابة، تلعب هذه السوق الموحدة دوراً حيوياً في سلاسل التوريد العالمية.

فرصة استراتيجية جديدة لعُمان

يفتح ظهور آسيا الوسطى الجديدة فصلاً واعداً لسلطنة عُمان. فعلى الرغم من الانفصال الجغرافي، يمتلك الجانبان نقاط قوة متكاملة. تقدم آسيا الوسطى سوقاً متنامية، وموارد طبيعية وفيرة، وصناعة متوسعة، وشبكات برية مترابطة. بينما توفر عُمان وصولاً استراتيجياً إلى بحر العرب والمحيط الهندي، وموانئ المياه العميقة في صحار والدقم وصلالة، وبنية تحتية لوجستية حديثة، وخبرة في المناطق الاقتصادية الخاصة.

وتتوافق هذه الجوانب التكاملية مع "رؤية عُمان 2040"، التي تعطي الأولوية للتنويع الاقتصادي، والخدمات اللوجستية، والنمو الصناعي. يتيح التعاون لآسيا الوسطى منفذاً بحرياً إلى الخليج وأفريقيا والأسواق العالمية، بينما يوفر لعُمان وصولاً إلى الأسواق الأوراسية الناشئة. آسيا الوسطى تسعى للوصول إلى محيطات العالم، بينما تعزز عُمان مكانتها كبوابة بحرية عالمية.

ربط آسيا الوسطى بالمحيط الهندي

يمثل النقل والخدمات اللوجستية مجالاً رئيسياً للتعاون العملي. فممر أوزبكستان-تركمانستان-إيران-عُمان بموجب اتفاقية عشق آباد، إلى جانب الطرق المرتقبة عبر أفغانستان، يمكن أن يربط اقتصادات آسيا الوسطى بالموانئ العُمانية. في فبراير 2026، زار وفد عُماني برئاسة سعادة المهندس خميس بن محمد الشماخي، وكيل وزارة النقل، أوزبكستان لتعزيز التعاون بموجب اتفاقية عشق آباد، والنقل متعدد الوسائط، والطيران المدني، وتدفقات البضائع عبر الموانئ العُمانية. يمكن للبلدين الآن بناء سلاسل لوجستية متكاملة تتميز بمرافق مشتركة، وتتبع رقمي للبضائع، ورقمنة الجمارك.

وبعيداً عن النقل، تقدم خمسة قطاعات ذات أولوية إمكانات قوية للاستثمار العُماني. في التنمية الصناعية، يمكن للمستثمرين العُمانيين المشاركة في المجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة. وفي مجال الطاقة، تتوافق الإمكانات المتجددة لآسيا الوسطى مع طموحات عُمان في مجال الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر. وفي الزراعة، يمكن للاستثمارات المشتركة في تصنيع الأغذية والخدمات اللوجستية لسلاسل التبريد أن تعزز الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، يمكن لشراكات السياحة أن توسع خطوط الطيران والضيافة، بينما يمكن للتعاون في مجال التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية أن يُحَدِّث التجارة عبر الحدود.

يوفر السوق المترابط الذي يضم 80 مليون مستهلك فرصاً أكبر للمستثمرين الدوليين

تمتلك آسيا الوسطى وسلطنة عُمان مزايا اقتصادية متكاملة ومصالح استراتيجية متقاربة بشكل متزايد

تعد الموانئ العُمانية في صحار والدقم وصلالة بوابات بحرية حيوية لآسيا الوسطى

مقاربات دبلوماسية مشتركة واستقرار إقليمي

تشترك أوزبكستان وعُمان في مبادئ السياسة الخارجية التي تتمحور حول الدبلوماسية المتوازنة، والحل السلمي للنزاعات، والمشاركة البناءة. ويوفر دور القيادة الأوزبكية في بناء الثقة الإقليمية، وتقاليد عُمان في الوساطة، أساساً قوياً للتعاون، لا سيما في دعم استقرار أفغانستان، وتعافيها الاقتصادي، وممرات العبور الخاصة بها. وفي النهاية، تُكمل آسيا الوسطى الجديدة رؤية عُمان كبوابة بحرية رئيسية، مما يبني جسراً استراتيجياً ودائماً بين قلب أوراسيا والمحيط الهندي.

سلطنة عُمان وأوزبكستان: من الروابط التاريخية إلى الشراكة الحيوية الفاعلة



تقوم العلاقات بين سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان على دعائم الاحترام المتبادل، والثقة الراسخة، والقيم التاريخية والثقافية المشتركة، وعلى الرغم من التباعد الجغرافي بين إقليميهما، إلا أن البلدين يرتبطان بطرق تجارية تشكّلت عبر القرون، وأواصر علمية وثقافية وثيقة، فضلاً عن الإرث المشترك للحضارة الإسلامية.

واليوم، يكتسب هذا التقارب التاريخي أهمية بالغة في تعزيز الحوار السياسي، وتوسيع آفاق العلاقات التجارية والاقتصادية، واستشراف مجالات جديدة للتعاون المشترك.

إن السياسة الخارجية المنفتحة والواقعية التي تنتهجها أوزبكستان، إلى جانب النهج العُماني الرامي إلى تنمية التعاون الإقليمي والدولي، يتيحان فرصاً رحبة للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستويات جديدة.

وتحظى آفاق التعاون في مجالات الاستثمار، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والتعليم، والثقافة، والتقنيات الحديثة بأهمية خاصة في هذا السياق.

وقد اعترفت سلطنة عُمان باستقلال دولة أوزبكستان في ديسمبر عام 1991، وأسفر إرساء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 22 أبريل عام 1992 عن إيجاد الأساس الرسمي والقانوني للتعاون الثنائي.

وفي عام 2009، وُقّعت اتفاقية بين حكومتي سلطنة عُمان وأوزبكستان لإنشاء مبنى مكتبة معهد أبي الريحان البيروني للدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الأوزبكية في طشقند، وفي إطار هذه الوثيقة، شُيّدت مكتبة جديدة وافتُتحت في طشقند لتضم مقتنيات المعهد ومخطوطاته، وذلك بتمويل قُدّر بنحو 20 مليون دولار قدّمه الجانب العُماني على سبيل المنحة.

وباشرت سفارة سلطنة عُمان في طشقند مهامها في أبريل عام 2010، فيما افتُتحت البعثة الدبلوماسية لأوزبكستان في مسقط في يوليو عام 2018. وقد منحت الزيارات المتبادلة لممثلي الهيئات والمؤسسات في كلتا الدولتين، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2024 و2026، زخماً جديداً لعلاقات الشراكة بينهما.

وفي 15 أبريل عام 2024، استضافت طشقند الاجتماع الثاني لوزراء الخارجية في إطار الحوار الاستراتيجي بين "آسيا الوسطى ومجلس التعاون لدول الخليج العربية"، بمشاركة معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية، الذي حظي خلال الزيارة باستقبال فخامة رئيس جمهورية أوزبكستان، شوكت ميرضيائيف.

وفي يومي 25 و26 يونيو عام 2024، أجرى وفد أوزبكي برئاسة معالي بختيار سعيدوف وزير الخارجية زيارة إلى مسقط، عُقدت خلالها لقاءات مع معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية ، وعدد من كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي الشركات الرائدة، وتركزت المباحثات حول المحاور الرئيسية للتعاون الثنائي، وسبل تعزيز الحوار السياسي وتوسيع نطاق العمل المشترك الملموس بين البلدين.

كما جسّدت زيارة وزير خارجية سلطنة عُمان إلى اوزبكستان في عام 2025 الاستمرارية المتسقة للحوار السياسي الثنائي؛ إذ تسهم اللقاءات رفيعة المستوى، والمشاورات السياسية بين وزارتي الخارجية، والاتصالات البرلمانية المتبادلة في ترسيخ الدعائم المؤسسية للعلاقات الثنائية.

وفي الفترة من 26 إلى 29 أكتوبر عام 2026، زار سلطنة عُمان وفدٌ برئاسة رئيس المجلس التشريعي للمجلس الأعلى (أولي مجلس) في أوزبكستان، نور الدين إسماعيلوف.

وعُقدت في إطار هذه الزيارة لقاءات مع معالي خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى، ومعالي الشيخ عبد الملك بن عبد الله الخليلي رئيس مجلس الدولة.

وأشير خلال المباحثات إلى أن الحوار الوثيق وتبادل الخبرات بين المؤسستين التشريعيتين يعودان بالنفع المشترك على كلا البلدين.

ويُعد توسيع الروابط التجارية والاقتصادية وتنمية التعاون الاستثماري من أبرز المحاور الحيوية في مسار العلاقات بين البلدين.

وتُظهر المؤشرات التجارية وجود فرص واعدة للاستفادة بصورة أشمل من الإمكانات الاقتصادية المتاحة لدى الطرفين، وفي هذا الصدد، يبرز تعزيز التواصل المباشر بين رواد الأعمال، وتنفيذ المشاريع المشتركة، والنفاذ إلى أسواق جديدة كأولويات ومهام أساسية.

وتعمل في أوزبكستان حالياً 8 شركات يسهم فيها رأس المال العُماني، من بينها 3 مشاريع مشتركة و5 شركات مملوكة بالكامل لرأس المال الخاص، وقد موّلت الشركة العمانية الأوزبكية للاستثمار 15 مشروعاً في قطاعات اقتصادية متنوعة بقيمة إجمالية بلغت 255.7 مليون دولار.

وتؤدي اللجنة الحكومية المشتركة بين سلطنة عُمان وأوزبكستان دوراً محورياً في تنسيق التعاون الاقتصادي؛ حيث عُقد اجتماعها الخامس في طشقند في 12 يونيو عام 2025، ونُظّمت في إطاره طاولة مستديرة بمشاركة ممثلي مجتمع الأعمال من كلا البلدين.

كما شارك وفد عُماني برئاسة معالي الدكتور سعيد بن محمد الصقري وزير الاقتصاد (آنذاك) وحاليًا مستشارا اقتصاديا في مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، في النسخة الخامسة من منتدى طشقند الدولي للاستثمار، المنعقد في الفترة من 16 إلى 18 يونيو عام 2026، والذي شهد أيضاً عقد لقاء رفيع المستوى بين الجانبين.

وخلال الزيارة التي أجراها وفد أوزبكستان برئاسة وزير الاستثمار والصناعة والتجارة إلى مسقط، في الفترة من 29 سبتمبر إلى 2 أكتوبر من هذا العام، تبلورت حزمة من المشاريع التجارية والاقتصادية والاستثمارية بقيمة إجمالية بلغت 5.3 مليارات دولار، وهي مبادرات تفتح آفاقاً جديدة لتوسيع الروابط الاقتصادية المتبادلة.

وفي 16 أكتوبر من العام الجاري، استقبل فخامة رئيس جمهورية أوزبكستان السيد أيمن بن حمد البوسعيدي رئيسَ مجلس إدارة شركة "فولتامب للطاقة"، ، خلال الاجتماع الأول لمجلس المستثمرين في قطاع الوقود والطاقة.

وجرى خلال اللقاء بحث قضايا تطوير التعاون بين البلدين، ولا سيما في مجالي إنشاء محطات الطاقة الشمسية وإنتاج محولات الجهد العالي.

ويكتسب قطاع النقل والخدمات اللوجستية أهمية خاصة في تنمية التعاون الاقتصادي بين سلطنة عُمان وأوزبكستان؛ إذ يشكّل الموقع الجغرافي لأوزبكستان في قلب آسيا الوسطى، مقترناً بإمكانات سلطنة عُمان في الوصول إلى خطوط التجارة الدولية عبر موانئها البحرية، ركيزةً أساسية لتطوير تعاون مثمر يحقق المصالح المشتركة في مجال النقل.

وسعياً إلى توسيع وجهات التصدير، تبدي أوزبكستان اهتماماً بالاستفادة من إمكانات الموانئ العُمانية ومناطقها الاقتصادية الحرة وبنيتها الأساسية اللوجستية، وفي هذا الإطار، يُخطط لتأسيس شركة لوجستية عُمانية أوزبكية مشتركة في المنطقة الحرة بصحار.

علاوة على ذلك، استحوذت مجموعة "أسياد" في عام 2026 على حصة كبيرة في مركزين ومنصتين لوجستيتين رئيسيتين في أوزبكستان.

ومن الثمار المهمة للتعاون العملي، تدشين رحلات جوية مباشرة بين مسقط وطشقند في يوليو عام 2026؛ حيث تسهم هذه الرحلات، التي يُسيّرها "الطيران العُماني" بواقع مرتين أسبوعياً، في تنمية روابط الأعمال وتنشيط السياحة وتعزيز التواصل بين الشعبين.

ويحتل التعاون الثقافي والإنساني مكانة متميزة في العلاقات بين سلطنة عُمان وأوزبكستان؛ حيث تجمع البلدين قيم إسلامية مشتركة، وتقدير عميق للتراث التاريخي، واهتمام بالغ بالعلم والتنوير، وتسهم المبادرات الرامية إلى تطوير الثقافة والتعليم والسياحة والتبادل العلمي في توطيد أواصر الصداقة بين الشعبين.

وقد شهدت الروابط الثقافية حراكاً أكثر نشاطاً في عام 2025؛ إذ شاركت "بطلة أوزبكستان" و"فنانة الشعب" مناجات يولتشيفا في مهرجان "الموسيقى الصوفية" الذي أُقيم في مسقط في الفترة من 18 إلى 21 يناير، وفي هذا المحفل الدولي، الذي نظمته مؤسسة "بيت الزبير" الداعمة للحراك الثقافي، جرى استعراض الثقافة الثرية والتاريخ العريق والتقاليد الأصيلة لأوزبكستان.

وفي إطار الزيارة التي قام بها وفد أوزبكستان برئاسة رئيس لجنة السياحة إلى سلطنة عُمان يومي 6 و7 يوليو عام 2025، أُقيمت فعاليات ترويجية وعروض تعريفية خُصصت لإبراز المقومات والإمكانات السياحية التي تزخر بها بلادنا.

كما يشهد التبادل المشترك في قطاع التعليم تطوراً مطرداً؛ ففي عام 2025، نُظمت دورات تدريبية وتأهيلية لمدة شهرين لـ 35 معلماً وطالباً للغة العربية من أوزبكستان في معهد السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، فضلاً عن ذلك، عُقدت دورات تدريبية للدبلوماسيين الشباب من سلطنة عُمان في طشقند خلال الفترة من 11 إلى 17 مايو عام 2025، فيما أُقيمت دورات مماثلة للدبلوماسيين الشباب من أوزبكستان في الأكاديمية الدبلوماسية العُمانية بمسقط في الفترة من 11 إلى 15 فبراير عام 2026.

وتتشكل كذلك مسارات جديدة للتعاون العلمي والتقني بين البلدين؛ فخلال زيارة وفد وكالة الفضاء الأوزبكية "أوزبك كوسموس" (Uzbekcosmos) إلى مسقط في نوفمبر عام 2025، جرى التوصل إلى اتفاقيات في مجال تقنيات الفضاء مع شركتي "عُمان لينس" (OmanLens) و"مارس للتطوير والاستثمار"

تضرب العلاقات بين البلدين بجذورها في أعماق التاريخ؛ إذ تطورت الروابط بين آسيا الوسطى وشبه الجزيرة العربية عبر القرون من خلال طرق التجارة والملاحة البحرية، إلى جانب الصلات العلمية والدينية والتعليمية، وفي





خضم هذه التفاعلات الحضارية، تبوأت المراكز العلمية الكبرى في "بلاد ما وراء النهر" — ولا سيما سمرقند وبخارى — مكانةً مرموقة وخاصة.

ويمكن للمرء أن يلمس في بعض المعالم المعمارية والصروح الثقافية في سلطنة عُمان طُرزاً مستوحاة من الزخارف والحلول الفنية التي تميز العمارة الإسلامية في آسيا الوسطى، فعلى سبيل المثال، يتضمن المظهر المعماري للمتحف الوطني العُماني في مسقط عناصر زخرفية تحاكي في طابعها مدرسة "مير عرب" التاريخية في بخارى.

كما تتجلى في تصميم كلٍّ من جامع السلطان قابوس الأكبر بمسقط وجامع السلطان قابوس الأكبر في مدينة صحار، زخارفُ مفردة وسماتٌ أسلوبية تعكس التقاليد المعمارية لآسيا الوسطى، وتكتسب مثل هذه الشواهد أهمية بالغة في دراسة التراث الفني الإسلامي المشترك بين الإقليمين والتعريف به.

وتُعد البعثات الدبلوماسية في العصر التيموري مصدراً تاريخياً مهماً لدراسة الروابط العريقة بين المنطقتين؛ فقد أورد المؤرخ ورجل الدولة في القرن الخامس عشر الميلادي، عبد الرزاق السمرقندي، في مؤلّفه الشهير "مطلع السعدين ومجمع البحرين"، معلوماتٍ قيّمة حول بعثةٍ دبلوماسية أُوفدت إلى الهند عام 1442م، ووفقاً لروايته، انطلق السفراء من مدينة هراة حتى بلغوا ساحل مسقط، واضطروا بسبب أعطال في السفن إلى الإقامة في الأراضي العُمانية لعدة أشهر، وتبرهن هذه الشواهد التاريخية على أن سلطنة عُمان كانت منذ العصور الوسطى إحدى المحطات الحيوية المرتبطة بخطوط الملاحة البحرية الدولية والأسفار الدبلوماسية.

إن الدراسة المشتركة للمصادر التاريخية والمعالم المعمارية والتراث العلمي تتيح فهماً أعمق للركائز الروحية والحضارية التي تقوم عليها العلاقات بين سلطنة عُمان وأوزبكستان ، كما تمهد هذه الأبحاث الطريق لفتح آفاق جديدة للتعاون بين المؤسسات العلمية والمتاحف ودور الوثائق والجامعات في البلدين.

ومجمل القول، إن العلاقات بين سلطنة عُمان وأوزبكستان تنمو وتزدهر بوصفها شراكة متعددة الأبعاد تشمل الحوار السياسي، والتعاون الاقتصادي، والروابط الثقافية والإنسانية، ويسهم الأساس القانوني المتين للعلاقات الدبلوماسية، واللقاءات رفيعة المستوى، والمشاورات السياسية المنتظمة في ضمان الاستمرارية الراسخة للتعاون الثنائي.

والأهم من ذلك كله، أن القواسم التاريخية والثقافية المشتركة التي تجمع بين البلدين تضفي على تعاونهما المعاصر مضموناً روحياً وحضارياً عميقاً؛ ومن ثمّ، فإن الحفاظ على هذا الإرث وتنميته يكتسب أهمية حيوية لدفع مسيرة العلاقات بين البلدين قدماً نحو آفاق أرحب.

العلاقات العُمانية الأوزبكية شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في عدد من المجالات

معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي

وزير الخارجية



تدعم سلطنة عُمان بناء جسور التعاون والشراكة مع مختلف دول العالم، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزّز مسارات الاستقرار والتنمية. وقد شهدت العلاقات العُمانية الأوزبكية خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في عدد من المجالات، أبرزها الاقتصاد والاستثمار والسياحة والثقافة والنقل والخدمات اللوجستية، استنادًا إلى ما يمتلكه البلدان من مقومات وفرص واعدة للتعاون والتكامل.

وتأتي زيارة فخامة رئيس جمهورية أوزبكستان إلى سلطنة عُمان تجسيدًا للحرص المشترك لدى القيادتين الصديقتين على الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب، واستكشاف فرص جديدة للتعاون في القطاعات الاقتصادية الواعدة، ولا سيما الموانئ والمناطق الاقتصادية والسياحية، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، بما يواكب تطلعات الشعبين الصديقين نحو مزيد من الشراكة والتقارب.

كما تشكل هذه الزيارة فرصة مهمة لتعزيز الحوار وتبادل الرؤى حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وتوسيع مجالات الدعم المتبادل في المنظمات الدولية. وفي هذا الإطار، تدعم سلطنة عُمان استضافة جمهورية أوزبكستان للقمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى، بما يعكس التوجه المشترك نحو تطوير التعاون بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى.

زيارة رئيس أوزبكستان تجسّد حرص القيادتين على الارتقاء بالعلاقات الثنائية واستكشاف آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي

إن سلطنة عُمان، بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - تؤمن بأهمية الانفتاح الاقتصادي والتعاون الدولي القائم على الاحترام المتبادل ورعاية المصالح المشتركة، وهو ما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 في تعزيز الشراكات الدولية واستقطاب الاستثمارات النوعية.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم باعتبارها منصة استراتيجية واعدة يمكن أن تشكل محورًا مهمًا للتعاون العُماني الأوزبكي، بما توفره من فرص استثمارية، ومزايا لوجستية، وبنية أساسية حديثة تربط الأسواق الإقليمية والعالمية.

وإننا على ثقة بأن المرحلة المقبلة ستشهد مزيدًا من التعاون والتنسيق بين سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان، بما يحقق المصالح المشتركة، ويدعم مسارات التنمية والازدهار للبلدين الصديقين.



العلاقات العُمانية الأوزبكية.. آفاق أوسع للشراكة الاقتصادية والاستثمارية

معالي أنور بن هلال الجابري

وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

رئيس الجانب العُماني في اللجنة العُمانية الأوزبكية المشتركة



تجسد زيارة فخامة شوكت ميرضيائيف رئيس جمهورية أوزبكستان إلى سلطنة عُمان محطة مهمة في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وتعكس ما تحظى به هذه العلاقات من اهتمام متبادل وحرص مشترك على توسيع مجالات التعاون، والارتقاء بها إلى مستويات أكثر اتساعًا في مختلف القطاعات، وفي مقدمتها التجارة والاستثمار والصناعة والخدمات اللوجستية. كما تمثل الزيارة فرصة لتأكيد الإرادة المشتركة في الاستفادة من المقومات الاقتصادية والإمكانات المتاحة لدى البلدين، وتوظيفها في بناء شراكات نوعية تحقق المصالح المتبادلة وتفتح آفاقًا جديدة أمام القطاعين العام والخاص.

وتستند العلاقات الاقتصادية العُمانية الأوزبكية إلى ما يجمع البلدين من علاقات صداقة وتفاهم وتطلعات مشتركة نحو تنويع الشراكات الاقتصادية، وتعزيز الانفتاح على مستقرة ومحفزة، مدعومة بمنظومة من التشريعات والتسهيلات والمزايا التي تستهدف استقطاب الاستثمارات النوعية، وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

كما يشكل التعاون الصناعي مجالًا واسعًا لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، خصوصًا في الصناعات التحويلية والصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية والمنتجات الغذائية وغيرها والأسواق المجاورة.

يمثل تنشيط حركة التجارة وتوسيع قاعدة المنتجات المتبادلة أحد المسارات الرئيسة لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، ونعمل على تهيئة الظروف التي تتيح للمنتجات العُمانية الوصول إلى السوق الأوزبكية، والاستفادة في المقابل من تنوع المنتجات الأوزبكية وإمكاناتها التنافسية في السوق العُمانية، إلى جانب تعزيز التواصل المباشر بين المصدرين والمستوردين، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بنفاذ السلع، بما في ذلك متطلبات المواصفات القياسية والشهادات والإجراءات الجمركية.

فإن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال إلى بناء شراكات استثمارية تستند إلى فرص محددة ومشروعات ذات جدوى اقتصادية، مع تعزيز التواصل بين المستثمرين والشركات والمؤسسات المعنية في البلدين، وتعمل سلطنة عُمان على توفير بيئة استثمارية مستقرة ومحفزة، مدعومة بمنظومة من التشريعات والتسهيلات والمزايا التي تستهدف استقطاب الاستثمارات النوعية، وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

كما يشكل التعاون الصناعي مجالًا واسعًا لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، خصوصًا في الصناعات التحويلية والصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية والمنتجات الغذائية وغيرها من الأنشطة الإنتاجية.

وتؤدي اللجنة العُمانية الأوزبكية المشتركة دورًا مهمًا في تنظيم مسار التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، ومتابعة الموضوعات والاتفاقيات ذات الصلة، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية، وتحويل التفاهمات الثنائية إلى برامج ومبادرات عملية، ونحرص من خلال أعمال اللجنة على تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية في البلدين، وتذليل المعوقات التي قد تواجه المستثمرين والمصدرين، وتطوير الأطر التنظيمية التي تدعم انسيابية التعاملات التجارية والاستثمارية.

فإن ما يجمع سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان من علاقات صداقة وتعاون يشكل أساسًا متينًا للانطلاق نحو مرحلة أكثر اتساعًا في الشراكة الاقتصادية، ونتطلع إلى أن تحمل هذه الزيارة آفاقًا جديدة للتعاون، وأن تترجم الرغبة المشتركة لدى قيادتي البلدين إلى مبادرات ومشروعات ملموسة، تعود بالنفع على البلدين والشعبين الصديقين، وتسهم في بناء مستقبل اقتصادي أكثر ترابطًا وازدهارًا.



سلطنة عُمان وأوزبكستان: بناء عصر جديد من الشراكة الاقتصادية والاستثمارية



معالي لزيز قدراتوف

وزير الاستثمار والصناعة والتجارة في جمهورية أوزبكستان

قال معالي لزيز قدراتوف وزير الاستثمار والصناعة والتجارة في جمهورية أوزبكستان أن العلاقات بين جمهورية أوزبكستان وسلطنة عمان ترتكز على صداقة راسخة واحترام متبادل. وهي تدخل اليوم مرحلة تتسم بالحيوية والديناميكية، بفضل الإرادة السياسية القوية لفخامة الرئيس شوكت ميرضيائيف وحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم لتعميق التعاون الثنائي.

وخلال العامين الماضيين، تكثفت اتصالاتنا الاقتصادية بشكل ملحوظ؛ ففي يونيو 2025، عُقدت الدورة الخامسة للجنة الأوزبكية العُمانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري في طشقند. وفي هذا العام، استحوذت «مجموعة أسياد» وشركاؤها على حصص مسيطرة في اثنتين من كبريات الشركات المشغلة للخدمات اللوجستية في طشقند. كما شَهد شهر يوليو محطة بارزة أخرى تمثلت في تدشين «الطيران العُماني» لرحلات جوية مباشرة بين مسقط وطشقند.

ونحن نستعد حالياً لتنظيم منتدى للأعمال والمعرض الوطني «صُنع في أوزبكستان» في مسقط. وستجمع هذه الفعاليات المنتجين الأوزبكيين بقطاع الأعمال العُماني، مما يساعد على تحديد مجالات جديدة للتعاون التجاري وخلق فرص واعدة للشراكات، وأنا على ثقة بأنها ستسطر فصلاً جديداً ومهماً في علاقاتنا الاقتصادية.

ما هو الحجم الحالي للتبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، وما هي طموحاتكم لزيادته خلال السنوات القادمة؟

لا يزال التبادل التجاري الثنائي دون إمكاناته الحقيقية بكثير، إلا أن النمو المسجل مؤخراً يبعث على التفاؤل؛ ففي الفترة من يناير إلى أغسطس 2026، تجاوز حجم التجارة 3 ملايين دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف الرقم المسجل خلال الفترة نفسها من العام الماضي، متجاوزاً بالفعل إجمالي عام 2025 بأكمله.

أما التعاون الاستثماري فله سجل أطول؛ إذ استثمرت الشركة الأوزبكية العُمانية للاستثمار (UzOman) — التي تأسست عام 2009 بملكية مشتركة بين جهاز الاستثمار العُماني وصندوق إعادة الإعمار والتنمية في أوزبكستان — أكثر من 256 مليون دولار في قطاعات تشمل مواد البناء، والخدمات اللوجستية، وتجارة التجزئة، والضيافة، والتعليم، والكيماويات الزراعية.

ويتمثل طموحنا في مضاعفة التبادل التجاري الثنائي عدة مرات خلال السنوات المقبلة، والأهم من ذلك، ترجمة محفظة تضم نحو 35 مشروعاً بقيمة تتجاوز 5 مليارات دولار — تمت بلورتها خلال زيارتي إلى مسقط — إلى استثمارات ملموسة ومشاريع قائمة على أرض الواقع.

ما الدور الذي يمكن أن تؤديه سلطنة عُمان في تعزيز حضور الشركات الأوزبكية في منطقة الخليج وتمكينها من الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية؟

يمثل الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان ميزة تنافسية كبرى؛ فموانئها في صحار والدقم وصلالة، ومناطقها الحرة والاقتصادية الخاصة، وعضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن اتفاقيات التجارة الحرة التي تربطها بدول مثل الولايات المتحدة والهند، كلها عوامل تمنح الشركات المقيمة في عُمان قدرة الوصول إلى أسواق الخليج وجنوب آسيا وشرق أفريقيا وما وراءها.

وبالنسبة للشركات الأوزبكية، يمكن لسلطنة عُمان أن تكون بوابة حيوية نحو الخليج والأسواق الدولية الأوسع؛ إذ تتيح فرصاً لتأسيس مراكز توزيع ومستودعات، وتجميع شحنات التصدير لإعادة تصديرها عبر المنطقة، إلى جانب معالجة وتعبئة المنتجات الأوزبكية بالقرب من المستهلكين.

وتأتي المنتجات الغذائية، والمنسوجات، ومواد البناء، والمعدات الكهربائية في مقدمة القطاعات ذات الإمكانات القوية. ومن خلال تأسيس حضور لها في عُمان، تستطيع الشركات الأوزبكية تسهيل وصول منتجاتها إلى المستهلكين الإقليميين وبناء علاقات تجارية مستدامة مع الشركاء المحليين.



ما هي القطاعات الاقتصادية التي توفر أكبر إمكانات للشراكات الاستثمارية بين أوزبكستان وسلطنة عُمان؟

نرى الفرص الأكبر في القطاعات التي تتكامل فيها نقاط القوة والقدرات بين اقتصادينا؛ وتشمل الأولويات الرئيسية: الأمن الغذائي والتصنيع الزراعي، والكيماويات والبتروكيماويات، والنقل والخدمات اللوجستية، إضافة إلى القطاع المصرفي والمالي. كما توجد إمكانات واعدة في قطاعات الصناعات الدوائية والرعاية الصحية، والسياحة والضيافة، ومواد البناء، والهندسة الكهربائية، والمعادن الحيوية.

وتوفر أوزبكستان قاعدة صناعية متنامية، ووفرة في المواد الخام، وعمالة ماهرة، وسوقاً استهلاكية واسعة في آسيا الوسطى. وفي المقابل، يقدم الشركاء العُمانيون رؤوس الأموال الاستثمارية، والخبرة في تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى، والقدرة على النفاذ إلى أسواق الخليج وخارجها.

ويشكل هذا التكامل الركيزة الأساسية لمحفظة مشاريعنا المشتركة؛ فهدفنا هو تجاوز التجارة التقليدية نحو تطوير مشاريع تولد قيمة مضافة، وتخلق فرص

عمل، وتعزز القدرات الصناعية لكلا البلدين.

ما هي الحوافز والتسهيلات التي تقدمها أوزبكستان للمستثمرين العُمانيين الراغبين في دخول السوق الأوزبكية، لا سيما في ظل سعي البلدين نحو التنويع الاقتصادي؟

تتشارك «رؤية عُمان 2040» واستراتيجية «أوزبكستان – 2030» هدفاً جوهرياً يتمثل في بناء اقتصادات متنوعة وتنافسية وموجهة للتصدير، مما يرسي قاعدة متينة لمشاريع استثمارية تحقق المنفعة المتبادلة.

وقد أرست أوزبكستان إطاراً قانونياً شاملاً للمستثمرين الأجانب؛ فبموجب قانون الاستثمارات والأنشطة الاستثمارية، يحق للمستثمرين الأجانب تحويل أرباحهم إلى الخارج بحرية، والتمتع بالحماية ضد التأميم. كما يوفر التشريع ضماناً لمدة عشر سنوات ضد أي تغييرات تشريعية غير مواتية في المجالات الرئيسية، فضلاً عن إتاحة اللجوء إلى التحكيم الدولي متى نصت على ذلك معاهدة دولية أو اتفاقية استثمارية.

كما نقدم مجموعة واسعة من التسهيلات الصناعية والاستثمارية، تشمل 34 منطقة اقتصادية خاصة، وأكثر من 400 منطقة صناعية صغيرة، و27 مجمعاً تقنياً (تكنوبارك). وتتمتع الشركات العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة بإعفاءات من ضرائب الممتلكات والأراضي والمياه، ومن الرسوم الجمركية على المعدات والمواد الخام والمكونات، كما يمكنها الاستفادة من الإهلاك المعجل لمدة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات حسب حجم الاستثمار.

وبالإضافة إلى ذلك، يسهل نظام «المحطة الواحدة» تعامل المستثمرين مع الجهات الحكومية، بينما يمكن تنفيذ المشاريع الكبرى عبر اتفاقيات استثمارية مع الحكومة أو من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتعكس النتائج جاذبية هذه البيئة؛ ففي عام 2025، استقطبت أوزبكستان أكثر من 43 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية بزيادة قدرها 24 في المائة مقارنة بالعام السابق. كما يمكن للمواطنين العُمانيين زيارة أوزبكستان بدون تأشيرة لمدة تصل إلى 30 يوماً، مما يسهل رحلات الأعمال والتواصل المباشر بين الشعبين.

كيف يمكن للشراكات بين الشركات العُمانية والأوزبكية أن تسهم في مشاريع مشتركة في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة وإنتاج الغذاء والخدمات اللوجستية؟

يمكن لهذه الشراكات أن تقدم إسهاماً كبيراً لاقتصادي البلدين، وقد بدأت عدة أمثلة عملية بالظهور بالفعل.



ففي القطاع الصناعي، تشارك شركة (UzOman) في استثمار بقيمة 75 مليون دولار لإنشاء مصنع لإنتاج مواد وقاية المزروعات والأسمدة، وهو قيد الإنشاء حالياً في إقليم طشقند. وفي القطاع اللوجستي، يتولى الميناءان الجافان في طشقند — اللذان استحوذت «مجموعة أسياد» وشركاؤها على حصص مسيطرة فيهما — مناولة نحو ربع حركة حاويات السكك الحديدية في أوزبكستان، مما يبرهن على قدرة الاستثمار العُماني على دعم تطوير البنية التحتية الصناعية واللوجستية في البلاد.

كما تعد الزراعة وإنتاج الغذاء من المجالات الواعدة نظراً للطبيعة التكاملية لأسواقنا؛ إذ يمكن لأوزبكستان تزويد عُمان بالفواكه الطازجة والمجففة والخضروات والأغذية المصنعة، بينما تحظى الأسماك والمأكولات البحرية والتمور العُمانية بفرص واعدة في السوق الأوزبكية، ونجري حالياً مباحثات لإنشاء مرافق مشتركة لتصنيع الأغذية مع شركات عُمانية.

وقد منح تدشين الرحلات الجوية المباشرة زخماً إضافياً لقطاع السياحة؛ فالمدن التاريخية في أوزبكستان — مثل سمرقند وبخارى وخيوة — والمنتجعات الجبلية القريبة من طشقند، تمثل وجهات جاذبة للمسافرين العُمانيين، مما يفتح آفاقاً للاستثمار المشترك في الفنادق ومرافق الضيافة والبنية التحتية السياحية.

كيف يمكن ترجمة الاتفاقيات الاقتصادية ومذكرات التفاهم القائمة بين سلطنة عُمان وأوزبكستان إلى مشاريع مشتركة تولد قيمة مضافة لكلا الاقتصادين؟

أرست أوزبكستان وسلطنة عُمان بالفعل قاعدة قانونية صلبة للتعاون الاقتصادي، تشمل اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، وتجنب الازدواج الضريبي، والتعاون التجاري والاقتصادي، والخدمات الجوية، الموقعة في عام 2009.

وكما اتفقنا خلال زيارتي إلى مسقط هذا الخريف، نعمل حالياً على إعداد اتفاقية للتجارة التفضيلية وتحديث اتفاقية حماية الاستثمارات، ومن المتوقع أن تعزز هذه الأدوات الإطار القانوني وتهيئ ظروفاً أكثر ملاءمة للأعمال والاستثمار.

ومع ذلك، تكمن القيمة الحقيقية لأي اتفاقية في تنفيذها العملي؛ ولهذا نسعى إلى ترجمة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم إلى خرائط طريق ملموسة، تتضمن مشاريع محددة بوضوح، وجداول زمنية للتنفيذ، وجهات مسؤولة عن المتابعة. ويتم استعراض التقدم المحرز بانتظام، لا سيما من خلال أعمال اللجنة المشتركة المقرر عقد دورتها المقبلة في مسقط، في حين توفر شركة (UzOman) آلية راسخة للتمويل المشترك ودفع المبادرات الثنائية قدماً.

إن هدفنا هو ضمان أن يثمر هذا التعاون قيمة مضافة ملموسة في كلا الاقتصادين؛ فرأس المال والتكنولوجيا العُمانية يمكنهما دعم معالجة المواد الخام وتطوير الصناعات التحويلية في أوزبكستان، وفي الوقت ذاته، تستطيع الشركات الأوزبكية استكشاف الفرص الاستثمارية في المناطق الحرة العُمانية واستخدام موانئ السلطنة كمنصة للوصول إلى أسواق دول ثالثة.

هذا هو نموذج الشراكة العملية ذات المنفعة المتبادلة الذي نطمح لتعزيزه عبر منتدى الأعمال ومعرض «صُنع في أوزبكستان» المرتقبين في مسقط؛ فنحن نريد في نهاية المطاف أن يُقاس تعاوننا ليس بالاتفاقيات التي نوقعها فحسب، بل بالشركات التي نؤسسها، وفرص العمل التي نخلقها، والأسواق الجديدة التي نفتحها معاً.



استثمارنا في جمهورية أوزبكستان يعكس نجاح الدبلوماسية الاقتصادية العُمانية



معالي عبد السلام بن محمد المرشدي

رئيس جهاز الاستثمار العُماني

يُمثّل استثمارنا في جمهورية أوزبكستان أحد التجارب الاستثمارية الناجحة لجهاز الاستثمار العُماني الذي ينتهج بناء شراكات إستراتيجية طويلة الأمد تُسهم في تحقيق عوائد مستدامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الشقيقة والصديقة، مُجسّدا بذلك دوره بوصفه ذراعًا تنفيذيًا للدبلوماسية الاقتصادية العُمانية.

وقد بدأت هذه الشراكة الواعدة في عام 2010م من خلال تأسيس الشركة الأوزبكية العُمانية للاستثمار؛ لتشكّل منصة استثمارية مشتركة تستهدف الاستفادة من الفرص المتنامية في الاقتصاد الأوزبكي، ومع التطور المستمر الذي تشهده أوزبكستان الصديقة وتوسع القطاعات الاقتصادية الواعدة فيها واصلت الشركة تعزيز حضورها الاستثماري، حيث ارتفع رأس مالها من 100 مليون دولار أمريكي عند التأسيس إلى 266.7 مليون دولار أمريكي في عام 2025م، عبر 16 استثمارًا موزعة على مجموعة متنوعة من القطاعات الحيوية، تشمل الخدمات المالية والصناعة والخدمات اللوجستية والعقارات والتعليم والضيافة؛ ما يعكس نجاح إستراتيجية التنويع والاستثمار طويل الأجل التي تتبناها الشركة.

وإذ نعتز في جهاز الاستثمار العُماني بما حققته هذه الشراكة الإستراتيجية من نجاحات خلال السنوات الماضية، فإننا نتطلع إلى مواصلة البناء على هذه الإنجازات، وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان لتحقيق قيمة مستدامة لبلدينا وشعبيهما الصديقين.





زيارة رئيس جمهورية أوزبكستان إلى سلطنة عُمان تعزز الشراكة الاستراتيجية والاقتصادية وتفتح آفاقًا أوسع للتعاون



معالي قيس بن محمد اليوسف

رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

تُجسّد الزيارة الكريمة لفخامة الرئيس شوكت ميرضيايف إلى سلطنة عُمان محطةً مفصلية في مسار العلاقات الثنائية، وتعكس ما تشهده هذه العلاقات من تطورٍ متسارع قائم على أسس راسخة من الاحترام المتبادل والرغبة المشتركة في الارتقاء بمستوى التعاون في مختلف المجالات، بما يحقق المصالح المشتركة ويواكب تطلعات القيادتين والشعبين الصديقين.

وقد انتهجت سلطنة عُمان، بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – سياسة متوازنة في علاقاتها الدولية، تقوم على الانفتاح والتعاون البنّاء، وهو ما يلتقي مع النهج الإصلاحي الطموح الذي تنتهجه جمهورية أوزبكستان بقيادة فخامة الرئيس، والذي أسهم في تعزيز حضورها الاقتصادي وفتح آفاق أوسع للشراكات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار، تبرز العلاقات الاقتصادية بين البلدين كأحد الركائز الأساسية التي تشهد اهتمامًا متناميًا، مدعومة بحزمة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أسهمت في ترسيخ التعاون الثنائي وتوسيع مجالاته. فمنذ توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في 10 يونيو 2009، واتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي في 5 أكتوبر من العام ذاته، مرورًا بمذكرة التفاهم الموقعة في 15 أكتوبر 2024 بين مجموعة أسياد ووزارة الاستثمار والصناعة والتجارة في أوزبكستان لاستكشاف الفرص في القطاع اللوجستي، وصولًا إلى مذكرة التفاهم بين غرفتي التجارة والصناعة في البلدين في 27 يونيو 2025، تتواصل الجهود نحو بناء منظومة متكاملة للتعاون الاقتصادي والاستثماري.

كما تشير المؤشرات إلى وجود فرص واعدة لتعزيز التبادل التجاري، خاصة في عدد من القطاعات الحيوية، من بينها الحديد والصلب، والبولي بروبيلين، وآلات الحفر والتنقيب، إلى جانب المنتجات المعدنية، الأمر الذي يعكس إمكانات كبيرة لنمو الصادرات العُمانية إلى السوق الأوزبكي خلال المرحلة المقبلة.

وعلى صعيد الاستثمار، يعكس النمو المتسارع للاستثمارات الأوزبكستانية في سلطنة عُمان مستوى الثقة المتزايدة في البيئة الاستثمارية، حيث ارتفع عدد الشركات ذات المساهمة الأوزبكستانية من 6 شركات في عام 2020 إلى 57 شركة في عام 2025، فيما زاد إجمالي رأس المال المستثمر من نحو 590 ألف ريال عُماني إلى ما يقارب 2.9 مليون ريال عُماني، وارتفعت قيمة المساهمة من 166.5 ألف ريال عُماني إلى أكثر من 2.18 مليون ريال عُماني، مع زيادة نسبة المساهمة من 28.2% إلى 75.1%. وتؤكد هذه المؤشرات الإيجابية على جاذبية السوق العُماني، مدعومة بالتشريعات المحفزة وسهولة ممارسة الأعمال، بما يعزز فرص التوسع في الاستثمارات المشتركة خلال الفترة القادمة.

وتواصل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة جهودها في تهيئة بيئة استثمارية تنافسية من خلال تطوير بنية أساسية متكاملة، وتقديم حوافز نوعية، بما يسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويدعم إقامة شراكات استراتيجية مع الجانب الأوزبكي، لا سيما في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة التي تمثل منصات متقدمة للنمو الصناعي واللوجستي والتجاري. كما نأمل من رجال الأعمال والشركات الحكومية في جمهورية أوزبكستان، إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص، الاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة التي توفرها سلطنة عُمان في هذه المناطق، بما تمتاز به من مزايا تنافسية تتيح إقامة مشاريع نوعية وشراكات مستدامة تعزز من حجم التبادل التجاري وتدعم مسارات التكامل الاقتصادي بين البلدين.

وإننا نؤكد في هذا المقام على أهمية البناء على ما تحقق من تفاهمات واتفاقيات، والعمل على ترجمتها إلى مشاريع ملموسة تعزز من التكامل الاقتصادي، وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتفتح آفاقًا أرحب أمام مجتمع الأعمال في كلا البلدين للاستفادة من الفرص المتاحة.

فإننا نثمّن هذه الزيارة رفيعة المستوى، ونتطلع إلى أن تسهم في تدشين مرحلة جديدة من التعاون المثمر بين سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان، قائمة على الشراكة الاستراتيجية وتبادل المنافع، بما يعزز من مكانة البلدين على خارطة الاقتصاد الإقليمي والدولي.



دعوة للمستثمرين من جمهورية أوزبكستان لاستكشاف الفرص

المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية بوابة عالمية للأعمال والاستثمار



تواصل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في سلطنة عُمان ترسيخ دورها كمحرك رئيسي في منظومة التنويع الاقتصادي، من خلال تطوير بيئة استثمارية متكاملة تستند إلى التشريعات المرنة، والحوافز التنافسية، والبنية الأساسية المتقدمة، بما يسهم في تعزيز جاذبية السلطنة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والصناعة والخدمات اللوجستية.

وتمثل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية منصات إنتاجية ولوجستية متقدمة، تستهدف استقطاب الاستثمارات النوعية في قطاعات الطاقة المتجددة، قطاع الصناعات الدوائية والأجهزة الطبية،وقطاع المنتجات الغذائية، وقطاع البلاستك والبترو كيماويات، وقطاع المعادن الخضراء، بما يواكب مستهدفات رؤية عُمان 2040 في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتنويع مصادر الدخل.

24 منطقة اقتصادية وحرة ومدينة صناعية

وتشرف الهيئة على 24 منطقة اقتصادية وحرة وصناعية موزعة على مختلف محافظات سلطنة عُمان، منها 8 مناطق قيد التنفيذ و16 منطقة قائمة، مستفيدة من موقع جغرافي استراتيجي يربط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويطل على أهم الممرات البحرية الحيوية في بحر العرب وخليج عُمان، مع امتداد مباشر على المحيط الهندي. ويمنح هذا الموقع المناطق الاقتصادية والحرة ميزة تنافسية كبيرة في الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، وخفض تكاليف الشحن والنقل.

كما تتعزز جاذبية هذه المناطق بما تتمتع به السلطنة من شبكة اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من الأسواق الإقليمية والدولية، الأمر الذي يتيح للمستثمرين فرصاً أكبر للتوسع في الأسواق الخارجية، وزيادة حجم الصادرات، والاستفادة من المزايا التفضيلية التي توفرها تلك الاتفاقيات، بما يدعم نمو الأعمال ويعزز تنافسية الاستثمارات.

كما تستند هذه المناطق إلى بنية أساسية متطورة تشمل الموانئ المتاخمة ذات الكفاءة التشغيلية العالية، والمطارات الدولية، وشبكات الطرق الحديثة، والمناطق اللوجستية المتكاملة، إلى جانب خدمات رقمية متقدمة تسهم في تسهيل حركة الاستثمار وتبسيط الإجراءات وتعزيز كفاءة بيئة الأعمال.

حوافز استثمارية وتسهيلات تنظيمية

توفر الهيئة حزمة من الحوافز الاستثمارية التي التملك الأجنبي للمشروعات بنسبة 100% يسمح بتداول جميع العملات، لا يوجد حد أدنى لرأس المال، الإعفاء الضريبي لمدة تصل إلى 30 عاماً، إعادة توطين الأرباح بنسبة 100% ، حق انتفاع يمتد إلى 50 عاماً قابلة للتجديد لفترة مماثلة، إصدار تصاريح العمالة الأجنبية خلال 24 ساعة، تسهيلات عالية لإقامة المستثمرين والقوى العاملة. إضافة إلى إجراءات تأسيس مرنة وسريعة عبر منظومة "النافذة الواحدة"، والموافقة الواحدة والتراخيص التلقائية بما يضمن تقليص الزمن اللازم لتأسيس وتشغيل المشاريع.

كما تعمل الهيئة على توفير بيئة تنظيمية مستقرة وشفافة تدعم ثقة المستثمرين، وتتيح فرص نمو مستدامة، مع تقديم خدمات دعم متكاملة للمستثمرين في مختلف مراحل الاستثمار، بدءًا من التأسيس، ومروراً بالتشغيل، وصولًا إلى خدمات ما بعد التشغيل.

دعم مستمر وشراكة استراتيجية مع المستثمرين

أكد الدكتور سعيد بن خليفة القريني، مدير عام تطوير قطاع الاستثمار بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن الهيئة تضطلع بدور محوري في بناء منظومة استثمارية واعدة داخل المناطق التي تشرف عليها، من خلال التخطيط والتطوير والتأكد من إعداد الخطط والحلول اللازمة للقطاعات الحالية والقطاعات المستقبلية ذات الأولوية، إلى جانب تنظيم تلك المناطق والإشراف عليها بما يضمن توفير بيئة تنظيمية جاذبة للأعمال ومتابعة أدائها بشكل مستمر.

وأوضح أن الهيئة تتبنى نهجًا يركز على تسهيل الإجراءات وتقديم خدمات الرعاية اللاحقة للمستثمرين، بما يضمن استدامة



الدكتور سعيد القريني:

الهيئة تتبنى نهجًا يركز على تسهيل الإجراءات وتقديم خدمات الرعاية اللاحقة للمستثمرين بما يضمن استدامة الأعمال وتطويرها وذلك عبر تقديم الدعم والمتابعة بعد مرحلة التأسيس

الأعمال وتطويرها، وذلك عبر تقديم الدعم والمتابعة بعد مرحلة التأسيس، وتوفير مختلف التسهيلات التي تعزز نمو المشاريع وتوسعها.

وأشار إلى أن الهيئة تعمل كذلك على تسويق الفرص الاستثمارية وجذب الاستثمارات النوعية بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين، بهدف تطوير وتعزيز القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة واستقطاب المستثمرين الرئيسيين إليها. كما تواصل جهودها في مجال التشغيل وتسريع الأعمال من خلال العمل مع الشركاء على بناء قوى اقتصادية جديدة، خاصة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، عبر تنشيط وتسريع تنفيذ خطط تطوير المناطق الفرعية بما يتوافق مع المزايا التنافسية الوطنية لسلطنة عُمان.

وأضاف أن الهيئة تولي اهتمامًا كبيرًا بالتميز المؤسسي، من خلال التأكد من امتلاكها الثقافة المؤسسية المناسبة والخطط والمهارات والأنظمة اللازمة لتنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

وفيما يتعلق بأنواع المناطق التي تشرف عليها الهيئة، أوضح القريني أنها تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية، تتمثل في المناطق الحرة، والمناطق الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة. وتوفر المناطق الحرة حزمة من الحوافز المتنوعة تشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وسهولة وسرعة تأسيس الأعمال، مع التركيز على الأنشطة الصناعية وإعادة التصدير. أما المناطق الصناعية فتتميز بكونها بيئة مخصصة للمصانع والأنشطة الإنتاجية، وتوفر تكاليف تشغيل تنافسية تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب جاهزية البنية التشغيلية التي تتيح بدء الأعمال بسرعة، وحوافز تساعد المستثمرين على استهداف السوق المحلي وأسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأشار إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة توفر بيئة استثمارية متكاملة للمشاريع الكبرى، مدعومة ببنية أساسية ولوجستية متقدمة تشمل الموانئ والمطارات وشبكات الطرق، وتضم قطاعات متنوعة تشمل الصناعة والسياحة والعقار والخدمات اللوجستية، فضلًا عن الحوافز المتعددة التي تجعلها بوابة للمشاريع الاستراتيجية.

وأكد القريني أن الهيئة تواصل تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية بما يتواكب مع متطلبات المرحلة المقبلة، مشيرًا إلى

سلطنة عُمان وجهة استثمارية واعدة مدعومة بمنظومة اقتصادية متكاملة ومستدامة

الهيئة توفر دعمًا متواصلًا للمستثمرين وتعزز الشراكة طويلة الأمد وحوافز تنافسية وتسهيلات تنظيمية تعزز جاذبية الاستثمار

تمثل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية منصات إنتاجية ولوجستية متقدمة، تستهدف استقطاب الاستثمارات النوعية

صدور المرسوم السلطاني رقم (2025/38) بتاريخ 7 أبريل 2025، الذي أقر قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بهدف توحيد المنظومة التشريعية وتعزيز الاستثمارات النوعية وتسهيل إجراءات التملك الحر للمشاريع العقارية والسكنية، إلى جانب دعم تطوير البنية الأساسية وتبسيط الإجراءات من خلال نظام المحطة الواحدة.

وأوضح أن القانون الجديد تضمن عددًا من المزايا والتسهيلات المهمة، من أبرزها اعتماد نظام الموافقة الواحدة للمشاريع الاستراتيجية ومشاريع التطوير العقاري، وتوحيد المزايا والحوافز، وإتاحة مرونة أكبر في منح الحوافز الإضافية للمشاريع الاستراتيجية، وإقرار نظام التملك الحر ضمن مشاريع التطوير العقاري، وتخصيص الأراضي إلكترونيًا، ومنح المنتجات شهادة المنشأ الوطني، فضلًا عن إصدار مختلف التراخيص والموافقات عبر نظام المحطة الواحدة.

وأشار إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية تعد من أبرز الوجهات الاستثمارية الجاذبة في سلطنة عُمان، مستفيدة من مجموعة من المقومات الأساسية، في مقدمتها الموقع الاستراتيجي، والعلاقات الدولية المتنامية، وسهولة تأسيس الأعمال، وتنوع الموارد الطبيعية، وتوفر شبكة نقل ولوجستية عالية الجودة.

وأضاف أن هذه المناطق تستند كذلك إلى مجموعة من الممكنات الاقتصادية المهمة، تشمل توافر الكوادر البشرية المؤهلة، وجودة البنية الأساسية، وتكامل الخدمات الأساسية والمرافق العامة، وسهولة الوصول عبر شبكات نقل تتمتع بمواصفات عالمية، بما يعزز قدرتها على استقطاب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

دعوة استثمارية موجهة إلى جمهورية أوزبكستان

وفي إطار تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، تدعو الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة المستثمرين من القطاعين الحكومي والخاص في جمهورية أوزبكستان إلى استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة المتاحة في سلطنة عُمان، والاستفادة من المزايا التنافسية التي توفرها المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية.

كما تأتي هذه الدعوة في سياق تعزيز العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان، وفتح آفاق جديدة للشراكة الاستثمارية، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي المشترك وتوسيع مجالات التعاون في القطاعات ذات الأولوية.





العلاقات العُمانية الأوزبكية امتدادٌ حضاري بين طريق اللبان وطريق الحرير ومستقبل واعد بمزيد من التعاون والشراكة الاقتصادية

سعادة السيدة وفاء بنت جبر البوسعيدية
سفيرة سلطنة عُمان لدى جمهورية أوزبكستان

تجسد العلاقات بين سلطنة عُمان وجمهورية أوزبكستان الصديقتين عمق أواصر المحبة والتعاون التي تربط البلدين، إذ قامت منذ فجر التاريخ على أسس راسخة من الاحترام المتبادل والتعايش السلمي، وهي قيمٌ تتجذر في عمق ثقافاتنا وتاريخنا المشترك. وطالما كانت أوزبكستان محطة محورية مهمة على طريق الحرير التاريخي، تلتقي عندها القوافل المحمّلة بالبضائع من الشرق والغرب، وهو ما يذكرني ببلدي سلطنة عُمان التي طالما كانت، منذ القدم، بوابة بحرية عريقة تربط بين مختلف حضارات العالم. وهذا التشابه في الدور التجاري العريق يفتح آفاقًا واسعة لشراكة استراتيجية حقيقية. إن هذا التعاون ليس مجرد تبادل اقتصادي، بل هو جسر ثقافي وإنساني، يكتشف من خلاله العُمانيون في أوزبكستان روحًا مختلفة وتاريخًا ثريًا يتسق مع عمق حضارتنا، في حين يجد الأصدقاء في أوزبكستان في عُمان نموذجًا للتناغم والاستدامة يقدّم إضافة جديدة لبلادهم وشعبهم.

ولأن أوزبكستان، في عصرها الذهبي، كانت منارة للعلم والعلماء الذين أثروا الإنسانية في شتى المجالات، أمثال الخوارزمي وابن سينا وأبي الريحان البيروني، فإن ذلك يذكرني بوطني عُمان التي أنجبت كوكبة من العلماء، كالفراهيدي في علوم اللغة، وأحمد بن ماجد في الملاحة والفلك، وابن الذهبي في الطب، وغيرهم ممن أثروا الحضارة الإنسانية. لذا فإننا نبني اليوم على هذا التاريخ المشترك لفتح آفاق أوسع من التعاون والتبادل المعرفي.

وللتعبير عن اهتمام سلطنة عُمان بتاريخ أوزبكستان العريق، قدمت السلطنة هدية تمثلت في إنشاء مكتبة البيروني في طشقند، لتكون صرحًا ثقافيًا ومعرفيًا يخلّد اسمه ويجمع تراثه القيّم، ويعكس عمق العلاقات الأخوية والتعاون المستمر بين البلدين. علاوة على ذلك، فإن احتضان مكتبة البيروني للنسخ الأصلية من أجمل وأندر المخطوطات لهو دليل قاطع على الأهمية التي توليها سلطنة عُمان للتراث الفكري والإنساني. وهذه الهدية الثمينة لا تعزز التعاون الثقافي فحسب، بل تجسد الرؤية المستنيرة لسلطنة عُمان في ضرورة الحفاظ على أصول المحفوظات والمخطوطات النادرة وحمايتها للأجيال القادمة، لتكون مرجعًا حيًا لعظماء الفكر البشري.

ولطالما كان التاريخ منطلقًا متينًا ومهمًا للمستقبل، لذا تأسست الشركة العُمانية الأوزبكية عام 2009م، بالتزامن مع افتتاح السفارة في طشقند، في دلالة واضحة على رغبة سلطنة عُمان الجادة في ترسيخ شراكتها الاستراتيجية ومبادرتها الصادقة لفتح آفاق رحبة للتعاون الاقتصادي، والتعبير عن عمق العلاقات الصادقة بين البلدين.

وكما أننا في سلطنة عُمان، ومنذ تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ مقاليد الحكم، شهدنا تطورات اقتصادية هيكلية استهدفت تحقيق الاستدامة المالية، وأسهمت بصورة ملموسة في تعزيز الاستقرار المالي، مدفوعة بارتفاع الإيرادات غير النفطية والإدارة الرشيدة للإنفاق العام. كما تتواصل الجهود لتنفيذ المزيد من المبادرات التنموية الكبرى الهادفة إلى تعزيز مسيرة التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد مستدام قادر على تحقيق النمو والازدهار على المدى الطويل.

وتشهد أوزبكستان اليوم كذلك طفرة اقتصادية غير مسبوقة بفضل رؤية قيادتها الإصلاحية، حيث أولت الحكومة اهتمامًا بالغًا بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم حوافز وتسهيلات تنظيمية وتشريعية، بالتوازي مع إنشاء مناطق اقتصادية حرة ومناطق خاصة توفر بنية أساسية متطورة وبيئة أعمال تنافسية. ولم تقتصر هذه الجهود على ذلك، بل حرصت أوزبكستان على إحياء طريق الحرير التاريخي واستعادة دورها كملتقى للطرق التجارية العالمية، عبر تطوير شبكة واسعة من الطرق البرية الحديثة التي تربط غرب آسيا بشرقها.

وكما تتميز سلطنة عُمان بمناطقها الاقتصادية والحرة، كالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والمنطقة الحرة بصحار، والمنطقة الحرة بصلالة، ومدينة خزائن الاقتصادية، والتي تدعمها شبكة قوية من الموانئ والمطارات الحديثة لتعزيز حركة التجارة العالمية، فإن أوزبكستان تمتلك، في المقابل، مناطق حرة وموانئ برية محورية مثل أنغرين ونافوي وغيرها، وهي بمثابة شريان لنقل البضائع وربط آسيا بأسواق العالم. وتعد هذه المناطق في البلدين قلاعًا استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال، الأمر الذي يعكس طموحًا مشتركًا رفيع المستوى وفرصًا كامنة لبناء مستقبل اقتصادي واعد ومزدهر.

إننا عندما نستعرض ملامح رؤية عُمان 2040 نجد أنها خطة تنمية شاملة تركز على بناء اقتصاد معرفي متين قائم على الابتكار والاستدامة، وتهدف إلى إطلاق القدرات الوطنية من خلال تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات الخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية، إضافة إلى تمكين القطاع الخاص ليكون المحرك الأساسي للنمو.



مرحلة جديدة في الشراكة بين سلطنة عُمان وأوزبكستان



تكتسب العلاقات الثنائية بين البلدين زخمًا متجددًا يعكس عمق الصداقة التاريخية والتفاهم المشترك بين مسقط وطشقند

سعادة عبدالسلام حاتموف

سفير جمهورية أوزبكستان لدى سلطنة عُمان

أوضح سعادة عبدالسلام حاتموف، سفير جمهورية أوزبكستان المعتمد لدى سلطنة عُمان، أن زيارة فخامة شوكت ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان، إلى سلطنة عُمان تمثل محطة محورية في مسار العلاقات الثنائية، وفرصة مهمة لفتح آفاق أوسع للتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. كما استعرض سعادته في حديث خاص ملامح المرحلة الحالية من العلاقات الأوزبكية العُمانية، وأبرز التطورات التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب آفاقها المستقبلية.

إلى نص الحوار:

سعادة السفير، نشكركم على إتاحة هذا اللقاء. كيف تقيمون واقع العلاقات الأوزبكية العُمانية في الوقت الراهن، وما أهمية زيارة الدولة المرتقبة؟

أعرب بداية عن تقديري لهذا اللقاء. إن زيارة الدولة المرتقبة لفخامة الرئيس شوكت ميرضيائيف إلى سلطنة عُمان تمثل محطة بالغة الأهمية في مسار العلاقات الثنائية التي تقوم على أسس راسخة من الصداقة والاحترام المتبادل. وتمثل هذه الزيارة فرصة لتعزيز التشاور السياسي بين القيادتين، وفتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية والسياحة والثقافة، بما يسهم في تطوير الشراكة الثنائية نحو مستويات أكثر شمولًا وتكاملًا.

ما أبرز التطورات التي شهدتها العلاقات بين البلدين خلال السنوات الأخيرة؟

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في العلاقات الثنائية من خلال تكثيف الزيارات المتبادلة على مختلف المستويات، بما في ذلك الزيارات الوزارية والتواصل البرلماني. وقد أسهمت هذه التحركات في إعطاء زخم جديد للتعاون المشترك، إلى جانب تعزيز التشاور السياسي بين الجانبين.

كما يجمع البلدين نهج متقارب قائم على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والحلول الدبلوماسية للنزاعات. وقد جرى التأكيد على هذه المبادئ خلال المشاورات السياسية التي عُقدت في طشقند في سبتمبر 2025، والتي أسست لمرحلة جديدة من التنسيق والتفاهم.

تدفع زيارة الدولة لفخامة الرئيس شوكت ميرضيائيف العلاقات الأوزبكية العُمانية نحو مرحلة جديدة من الشراكة والتكامل

يشهد المسار السياسي تطورًا متسارعًا وتنسيقًا دبلوماسيًا متقدمًا يعزز التقارب في المواقف الإقليمية والدولي



كيف تنعكس هذه الرؤى السياسية المشتركة على التعاون في المحافل الدولية؟

إن التقارب في المواقف السياسية بين البلدين يتيح تنسيقًا فعالًا في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. كما تسهم الحوارات متعددة الأطراف، بما في ذلك اللقاءات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى، في تعزيز التعاون بشأن القضايا الإقليمية والدولية، وترسيخ ثقافة الحوار والشراكة.

كيف تقيّمون تطور العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين أوزبكستان وسلطنة عُمان؟

تشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموًا تدريجيًا ومستمرًا، سواء على مستوى التبادل التجاري أو المشاريع الاستثمارية المشتركة. كما يشارك القطاع الخاص من الجانبين بفاعلية في المنتديات الاقتصادية، ما يعزز فرص

إقامة شراكات جديدة.

وقد حققت الاستثمارات المشتركة نتائج ملموسة في قطاعات متعددة، من بينها اللوجستيات والبنية التحتية والصناعات الغذائية والضيافة، حيث ساهمت شركات استثمارية مشتركة في تنفيذ مشاريع بمئات الملايين من الدولارات، الأمر الذي يعكس الثقة المتبادلة في البيئة الاستثمارية لدى البلدين.

كيف تقيّمون واقع الحوار السياسي الراهن بين أوزبكستان وسلطنة عُمان، وما أبرز المحطات المفصلية في مسيرة تطوره؟

يشهد الحوار السياسي بين جمهورية أوزبكستان وسلطنة عُمان تنامياً مطرداً في السنوات الأخيرة، مما يعكس الالتزام المشترك لكلا البلدين بتعزيز العلاقات الثنائية وتعميق أواصر التعاون في شتى المجالات.

ومن المحطات البارزة في هذا المسار، اللقاء الذي جمع وزيري خارجية أوزبكستان وسلطنة عُمان في 15 أبريل عام 2024 في طشقند، والذي عُقد في إطار الحوار الاستراتيجي بين "آسيا الوسطى ومجلس التعاون لدول الخليج العربية"؛ حيث أتاح هذا الاجتماع فرصة سانحة لبحث العلاقات الثنائية، فضلاً عن استشراف آفاق توسيع نطاق التعاون بين منطقتي آسيا الوسطى ودول الخليج.

وقد اكتسب هذا الحوار زخماً إضافياً خلال الزيارة التي أجراها وزير خارجية أوزبكستان، بختيار سعيدوف، إلى مسقط يومي 25 و26 يونيو عام 2024؛ إذ عقد الوفد الأوزبكي خلالها لقاءات مع القيادة العُمانية، ووزير الخارجية السيد بدر بن حمد البوسعيدي، وعدد من كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الشركات الرائدة، وتركزت المباحثات حول ترسيخ الحوار السياسي والدفع قدماً بالتعاون العملي الملموس.

كما أسهمت زيارة وزير خارجية سلطنة عُمان إلى أوزبكستان في عام 2025 في تعزيز هذا الحراك الإيجابي. وعلاوة على ذلك، أضحت الزيارات البرلمانية المتبادلة والاتصالات المستمرة بين المؤسسات الحكومية المعنية ركيزةً أساسية من ركائز العمل الثنائي المشترك.

ونحن نؤمن بأن الاتصالات المنتظمة رفيعة المستوى، والمشاورات السياسية المتواصلة، والتعاون المؤسسي المتنامي، ترسي دعائم متينة للارتقاء بالعلاقات الأوزبكية العُمانية إلى مستوى نوعي جديد.

ما أبرز القطاعات الواعدة لتعزيز التعاون الاقتصادي مستقبلاً؟

توجد فرص واعدة للتعاون في قطاعات متعددة، تشمل الطاقة، واللوجستيات، والزراعة، والأمن الغذائي، والسياحة، إلى جانب التعدين والصناعات التحويلية. كما يشهد قطاع السياحة نموًا متزايدًا، مع ارتفاع حركة السفر بين البلدين واهتمام متبادل بالوجهات السياحية.

ومن المتوقع أن يسهم تشغيل الرحلات الجوية المباشرة بين مسقط وطشقند، إلى جانب نظام الإعفاء من التأشيرة، في تعزيز حركة الأفراد ورجال الأعمال، وبالتالي دعم التبادل التجاري والسياحي.



نمو ملحوظ في التبادل التجاري وتوسع الاستثمارات المشتركة في قطاعات استراتيجية واعدة

يتواصل الدفع نحو تعزيز التعاون السياحي، مدعومًا بتسهيلات السفر والربط الجوي المباشر بين البلدين

تتنامى الشراكة الثقافية والتعليمية بما يعزز التقارب بين الشعبين، وتُعد مكتبة بيروني في طشقند رمزًا للتعاون الثقافي العُماني الأوزبكي

تتعزز برامج التدريب والتبادل في إطار بناء القدرات المشتركة، مع رؤية موحدة لتعميق الشراكة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام



سعادتكم ماذا عن التعاون الثقافي والتعليمي بين البلدين؟

يشهد التعاون الثقافي والتعليمي بين أوزبكستان وسلطنة عُمان تطورًا متواصلًا يعكس عمق العلاقات الإنسانية بين الشعبين. وقد أصبحت مكتبة معهد بيروني في طشقند، التي أُنشئت بدعم عُماني، رمزًا لهذا التعاون الثقافي.

كما استفاد عدد من الطلاب والمدرسين الأوزبك من برامج تدريبية في سلطنة عُمان، في حين يشارك دبلوماسيون شباب في دورات تأهيلية متخصصة. ومن المقرر تنظيم فعاليات ثقافية وأيام تعريفية ومعارض مشتركة، بما يعزز التقارب بين الشعبين ويدعم العلاقات الثنائية على المدى الطويل.

ما هي الخطوات المستقبلية لتعزيز استدامة هذه الشراكة؟

يتطلب تطوير العلاقات الثنائية مواصلة التنسيق على مختلف المستويات، مع التركيز على تعزيز دور القطاع الخاص، وتوسيع التعاون الاستثماري، وتفعيل البرامج المشتركة في مجالات البحث والتطوير.

كما أن العمل المشترك على هذه المبادرات سيفتح آفاقًا جديدة للنمو الاقتصادي المستدام، ويسهم في الارتقاء بالعلاقات الأوزبكية العُمانية إلى مرحلة أكثر تقدمًا وعمقًا.

سعادة السفير، نشكركم على هذا اللقاء وما قدمتموه من رؤى قيمة.

أشكركم، ويسعدني أن أؤكد على عمق العلاقات بين بلدينا، والتطلع المشترك لمستقبل أكثر ازدهارًا للتعاون بين سلطنة عُمان وأوزبكستان.

أوزعُمان للاستثمار:
16 عاماً من بناء القيمة وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين سـلطنة عُمـان وأوزبكستان



منـذ تأسـيسـها عـام 2009 كـشـراكة استراتيجية بين جهاز الاستثمار العُماني (OIA) وصندوق إعادة الإعمار والتنمية في جمهورية أوزبكستان (UFRD)، لعبت شركة أوزعُمان للاستثمار دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية وجـذب الاستثمارات النوعية إلى أوزبكستان. وعلى مدى أكثر من ستة عشر عاماً، نجحت الشركة في ترسيخ مكانتها كواحدة من أبرز منصات الاستثمار المباشر في آسيا الوسطى، مستندة إلى رؤية طويلة الأمد تجمع بين تحقيق العوائد الاستثمارية المستدامة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتدير أوزعُمان اليوم أصولاً تتجاوز 300 مليون دولار أمريكي من رأس مال ملتزم يبلغ 500 مليون دولار أمريكي، مع سجل استثماري حافل يضم 27 صفقة ناجحة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. كما تضم محفظتها الحالية 16 شركة توفر ما يقارب 15 ألف فرصة عمل، ما يجعل الشركة أحد المستثمرين المؤسسيين الأكثر تأثيراً في الاقتصاد الأوزبكي.

وخلال السـنوات الماضية، استطاعت أوزعُـمان بناء محفظة استثمارية متنوعة تشمل قطاعات حيوية تمثل ركائز النمو الاقتصادي، مثل الخدمات اللوجستية والبنية الأساسية، والتجزئة، والعقارات، والخدمات المالية، والتعليم، والضيافة، والصناعة، والتكنولوجيا. وتضم المحفظة شركات رائدة مثل Universal Logistics Services وHektas وHighway Logistics Center وZoood Asia وAmerican University of Technology وEncore Ramada by Wyndham وغيرها من الشركات التي تسهم بشكل مباشر في تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.

وشهد عام 2025 مرحلة مهمة في مسيرة الشركة، حيث واصلت تنفيذ استراتيجيتها للنمو من خلال استثمارات جديدة ومبادرات توسعية طموحة. ومن أبرز هذه المبادرات الاسـتـثـمار فـي مـشـروع Hektas Asia، الذي يُعد أحد أكبر مشاريع الأمن الغذائي والصناعات الزراعية في المنطقة، بما يعزز مـن قـدرات أوزبكستان الصناعية ويخدم أهداف الأمن الغذائي على المدى الطويل.

كـمـا واصـلـت الـشـركـة تـطـويـر منصتها اللوجستية، التي تُعد من أبرز قصص النجاح في محفظتها الاستثمارية، من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الإقليميين والدوليين، بما في ذلك التعاون مع مجموعة أسياد العُمانية، بهدف دعم

"أوزعُمان" تدير أصولاً تتجاوز 300 مليون دولار أمريكي من رأس مال ملتزم يبلغ 500 مليون دولار أمريكي مع سجل استثماري حافل يضم 27 صفقة ناجحة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية

محفظة "أوزعُمان" تضم 16 شركة توفر نحو 15 ألف فرصة عمل في أوزبكستان ما يجعل الشركة أحد المستثمرين المؤسسيين الأكثر تأثيراً في الاقتصاد الأوزبكي

توسع قطاع الخدمات اللوجستية وربط أوزبكستان بشكل أكبر بالممرات التجارية الإقليمية والدولية.

وفي إطار خططها للنمو المستقبلي، تعمل أوزعُمان بالتعاون مع شركائها على إطلاق صندوق آسيا الوسطى والقوقاز للاستثمار المباشر (CACPEF)، والذي يستهدف جمع 500 مليون دولار أمريكي للاستثمار في الفرص الواعدة عبر المنطقة، مما يعكس طموح الشركة للتحول من منصة استثمارية محلية إلى لاعب إقليمي مؤثر في قطاع الاستثمار المباشر.

كما شهد العام الماضي استدعاء رأس مال إضافي من المساهمين لدعم الفرص الاستثمارية الجديدة، في خطوة تعكس ثقة المساهمين في أداء الشركة وقدرتها على إيجاد القيمة وتحقيق النمو المستدام. وفي الوقت ذاته، واصلت أوزعُمان تنفيذ عدد من عمليات التخارج الناجحة من استثمارات ناضجة، ما ساهم في تعزيز العوائد الاستثمارية وإعادة تدوير رأس المال نحو فرص نمو جديدة.

وفي تعليق له على مسيرة الشركة وتوجهاتها المستقبلية، قال الرئيس التنفيذي لشركة أوزعُمان، عمر بهرام: "على مدار أكثر من ستة عشر عاماً، نجحت أوزعُمان في بناء سجل استثماري قوي قائم على الشراكة والثقة والقيمة طويلة الأجل. لقد ساهمنا في تطوير شركات رائدة، وجذب استثمارات جديدة، وتعزيز معايير الحوكمة المؤسسية، بما انعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني وعلى أداء شركات محفظتنا."

وأضاف: "ندخل اليوم مرحلة جديدة من النمو والتوسع، مدعومين بمحفظة قوية وفريق يتمتع بخبرات دولية وشبكة واسعة من الشركاء. ونتطلع إلى مواصلة الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية مثل الخدمات اللوجستية والبـنـيـة الأسـاسـيـة والأمـن الغذائي والتكنولوجيا والتعليم، مع التركيز على المشاريع التي تحقق أثراً اقتصادياً مستداماً وتسهم في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً لأوزبكستان والمنطقة."

واختتم قـائـلاً: إن نجاح أوزعُـمان لم يكن مجرد نجاح استثماري، بل هو نموذج ناجح لـلـشـراكـة الاقـتـصـاديـة بـيـن أوزبـكـسـتـان وسلطنة عُمان. ونحن فخورون بما تحقق حتى اليوم، ونتطلع بثقة إلى مواصلة دورنا كمحفز للنمو، وشريك موثوق للمستثمرين، ومساهم فاعل في التنمية الاقتصادية خلال السنوات القادمة."

واليوم، تقف أوزعُمان على أعتاب مرحلة جـديـدة مـن الـنـمـو، مستندة إلـى قاعدة مؤسسية قوية، ومحفظة متنوعة، وشراكات استراتيجية راسخة، ورؤية واضحة تهدف إلى تعزيز مكانتها كإحدى أبرز منصات الاستثمار المباشر فـي آسـيـا الـوسـطـى، وكمحرك رئيسي للتعاون الاقتصادي والاستثماري بين سلطنة عُمان وأوزبكستان.



أوزبكستان

قوة سياحية صاعدة على طريق الحرير

تتجه أوزبكستان بسرعة لتصبح واحدة من أكثر الوجهات السياحية ديناميكية في آسيا الوسطى، حيث تجمع بين إرث ثقافي يمتد لقرون وبنية أساسية حديثة واستراتيجيات تنموية وطنية طموحة.

وخلال الربع الأول من عام 2026 (يناير–مارس)، أظهرت البلاد نموًا قويًا ومستدامًا عبر جميع مؤشرات السياحة الرئيسية، مما يعزز مكانتها على خريطة السفر العالمية.

نمو قوي عبر جميع القطاعات

استقبلت أوزبكستان 2.9 مليون زائر دولي في الربع الأول من عام 2026، مسجلة زيادة بنسبة 37% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025. وكان النمو ملحوظًا بشكل خاص من الأسواق البعيدة، مما يعكس اتساع نطاق حضور البلاد عالميًا.

وارتفع عدد الزوار من الصين بمقدار 3.5 %، فيما نمت أعداد القادمين من اليابان بنسبة 75%، ومن الولايات المتحدة بنسبة 47%، كما سجلت الأسواق الأوروبية الرئيسية مثل ألمانيا والمملكة المتحدة نموًا مستقرًا.

كما تشهد السياحة الداخلية زخمًا متزايدًا؛ إذ تم تسجيل 2.9 مليون رحلة داخلية خلال الفترة نفسها — أي أكثر من ضعف العام السابق (112%+) — مدفوعة بمبادرات وطنية تشجع السفر داخل المناطق.

السياحة كمحرك اقتصادي رئيسي

تواصل السياحة تعزيز دورها في الاقتصاد الأوزبكي. ففي الربع الأول من عام 2026، بلغت عائدات صادرات السياحة 1.1 مليار دولار، بزيادة قدرها 48% على أساس سنوي.

ويأتي هذا النمو استنادًا إلى أداء قوي في عام 2025، حيث سجلت البلاد:

- 11.6 مليون سائح دولي (خلال الفترة من أبريل إلى نوفمبر)
- 4.8 مليار دولار من صادرات السياحة
- 23.7 مليون رحلة داخلية
- وللمرة الأولى، استقبلت أوزبكستان بشكل مستمر أكثر من مليون زائر دولي شهريًا، ما يشير إلى تحول هيكلي في الطلب.

توسّع البنية الأساسية والخدمات

لدعم هذا النمو، تعمل أوزبكستان بنشاط على توسيع بنيتها الأساسية السياحية.

وحتى أوائل عام 2026، توفر البلاد 7,116 منشأة إقامة، تشمل:

- 1,200 فندق
- 4,239 بيت ضيافة عائلي
- 1,253 نُزلا

وخلال ثلاثة أشهر فقط، تم افتتاح 224 منشأة إقامة جديدة.

كما يشهد النظام السياحي نموًا سريعًا، حيث يعمل حاليًا 4,588 من منظمي الرحلات ووكالات السفر في السوق.

وفي الوقت ذاته، يظل النشاط الاستثماري قويًا:

- استثمار 2.1 تريليون سوم أوزبكي في مشاريع السياحة (الربع الأول 2026)
- توفير 2,515 فرصة عمل جديدة

الاعتراف والترويج العالمي

يدعم الحضور المتنامي لأوزبكستان الترويج الدولي النشط والاعتراف المتزايد من وسائل الإعلام العالمية الرائدة.

وقد تم إدراج البلاد ضمن أبرز الوجهات السياحية من قبل منصات دولية كبرى، فيما تواصل مدنها التاريخية ومعالمها جذب الاهتمام العالمي.

وخلال عام 2025 فقط:

- شاركت أوزبكستان في 27 معرضًا سياحيًا دوليًا في 22 دولة
- نظمت جولات ترويجية وحملات تسويقية في أكثر من 20 سوقًا
- نشرت أكثر من 50 مادة إعلامية في منصات إعلامية عالمية كبرى

تجارب سياحية جديدة

إلى جانب مدن طريق الحرير الشهيرة، تعمل أوزبكستان على تطوير منتجات سياحية جديدة لتنويع عروضها.

ومن بين المبادرات الحديثة:

- إنشاء 39 قرية سياحية ومجتمعات ثقافية
- إطلاق أدوات رقمية مثل منصة الخريطة السياحية وتطبيقات الهاتف المحمول
- تقديم فعاليات ثقافية وفنية جديدة، بما في ذلك منشآت دولية واسعة النطاق
- وتهدف هذه التطورات إلى تعزيز تجربة الزوار وتوسيع السفر خارج المسارات التقليدية.

رؤية 2030: توسيع القطاع

تُحدد الاستراتيجية طويلة المدى لأوزبكستان من خلال البرنامج الوطني للتنمية "أوزبكستان–2030"، الذي يضع أهدافًا طموحة لقطاع السياحة.

وبحلول عام 2030، تهدف البلاد إلى:

- استقطاب 20 مليون سائح دولي سنويًا
- رفع عدد الرحلات الداخلية إلى 25 مليون رحلة سنويًا
- زيادة عائدات صادرات السياحة إلى 6 مليارات دولار

كما تشمل الاستراتيجية:

- إنشاء 4,000 منشأة إقامة جديدة
- تطوير تجمعات سياحية ومناطق منتجعات
- توسيع النقل وتعزيز سهولة الوصول الإقليمي
- الاستثمار في الحلول الرقمية والسياحة الذكية





مركز الحضارة الإسلامية

مشروع عملاق يحظى بتقدير المجتمع الدولي





قام فخامة رئيس جمهورية أوزبكستان، شوكت ميرضيايف، 29 يناير2025، بزيارة مركز الحضارة الإسلامية في أوزبكستان، حيث قدّم خلال الجولة الميدانية سلسلة من التوصيات والتوجيهات المتعلقة بإدراج المشاريع العلمية والابتكارية التي أنجزها أكثر من ألفي باحث محلي ودولي ضمن معارض المركز.

وقد شكلت تلك الزيارة محطة مفصلية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إذ تمثل نقطة انطلاق جديدة في مسار استكمال المشروع. وخلال العام الذي تلاها، أُنجزت أعمال البناء بالكامل، فيما أسهم خبراء ومصممون من أكثر من 40 دولة في تعزيز المحتوى العلمي والثقافي للمركز وإثراء معارضه، في إطار مشروع حضاري ضخم انبثق عن رؤية القيادة العليا وبإشراف مباشر من الرئيس ميرضيايف.

وفي سبتمبر 2025، أعلن رئيس الدولة، من على منبر الأمم المتحدة، عن اكتمال مشروع مركز الحضارة الإسلامية في أوزبكستان واقتراب افتتاحه الرسمي، وهو ما أضفى بعدًا دوليًا إضافيًا على المشروع. ومنذ ذلك الإعلان، شهد المحتوى الداخلي للمعارض تطورًا نوعيًا لافتًا، ليغدو المركز فضاءً معرفيًا فريدًا يحظى باهتمام متزايد من المجتمع الدولي. واليوم، يتفاعل الزوار من مختلف دول العالم، إلى جانب قادة دول ومنظمات دولية، مع معروضاته ومشاريعه العلمية التي توثق للحضارات والشخصيات التاريخية والاكتشافات الإنسانية، مؤكدين على أهميته الاستثنائية.

وفي سياق عالمي يشهد تحولات حضارية عميقة، تتسارع فيه التطورات التكنولوجية على حساب البعد القيمي والأخلاقي، وتتصاعد فيه الأزمات الجيوسياسية وتحديات الهوية الثقافية، تتجلى الحاجة الملحة إلى منصات جديدة تعيد الاعتبار لجوهر الحوار بين الحضارات. كما أن استخدام الدين أحيانًا كأداة للصراع، وتحوّل الثقافة إلى خطوط فصل، يفرض ضرورة وجود فضاءات معرفية قادرة على إعادة بناء الجسور الإنسانية.

زيارة تاريخية لرئيس أوزبكستان إلى مركز الحضارة الإسلامية وتوجيهات تطوير المحتوى العلمي

اكتمال مشروع مركز الحضارة الإسلامية بمشاركة دولية واسعة وإعلان اقتراب الافتتاح من منبر الأمم المتحدة

رؤية أوزبكستان لإحياء مكانة الحضارة الإسلامية وترسيخ قيم التنوير والحوار بين الحضارات



وفي هذا الإطار التاريخي، وفي قلب أوراسيا، على أرض احتضنت عبر قرون حضارات كبرى، وتقاطعت فيها طرق التجارة والأديان والمدارس العلمية والثقافات، برز مركز الحضارة الإسلامية في أوزبكستان كمشروع فريد من نوعه. ولم يكن هذا المشروع وليد الصدفة أو ظرفًا عابرًا، بل جاء انعكاسًا مباشرًا للرؤية الاستراتيجية لفخامة الرئيس شوكت ميرضيايف.

ومنذ عام 2017، وفي خطابه من منبر الأمم المتحدة، دعا الرئيس ميرضيايف المجتمع الدولي إلى إعادة الاعتبار للمكانة الحقيقية للحضارة الإسلامية في التاريخ الإنساني، مؤكدًا أن جوهر الإسلام يقوم على العلم والتنوير والقيم الإنسانية، وأن مواجهة التطرف والجهل لا تكون إلا عبر المعرفة والثقافة.

وفي هذا السياق، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، خلال زيارته للمركز أثناء مرحلة الإنشاء، عن تقدير دولي رفيع للمبادرة، مشيرًا إلى أن الرئيس ميرضيايف يمثل قيادة فاعلة في ترسيخ قيم الحوار والتنوير والاحترام المتبادل من أعلى المنابر الدولية.

وتعكس هذه المواقف إدراكًا دوليًا متزايدًا بأن أوزبكستان، بقيادة شوكت ميرضيايف، أصبحت طرفًا فاعلًا في صياغة المشهد الحضاري العالمي المعاصر.

وقد أسهم الخطاب الرئاسي في الأمم المتحدة في وضع الأساس الفكري للمركز، ليكون ليس مجرد مجمع معماري، بل مشروعًا حضاريًا متكاملًا يقدم قراءة علمية وتاريخية للإسلام من خلال إنجازات الحضارات التي ازدهرت في مجالات العلوم والطب والفلسفة والرياضيات والفن، وأسست للمكتبات والأكاديميات والمراكز البحثية.

وبفضل الإرادة السياسية المباشرة للرئيس، ورؤيته الاستراتيجية، تم تحويل فكرة المركز إلى واقع متكامل على نطاق غير مسبوق، ليضم متحفًا حديثًا من الجيل الجديد، وبنية تحتية بحثية متطورة، ومكتبة رقمية وورقية ضخمة، وأرشيفات وطنية ودولية، إلى جانب توظيف تقنيات العلوم الإنسانية الرقمية وتعزيز التعاون العلمي والثقافي العالمي.

وقد حظي المشروع بإشادات دولية واسعة، من بينها ما عبّر عنه رئيس جمهورية كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، الذي وصفه بأنه مشروع ضخم وفريد يجمع بين البعد العلمي والسياحي والإثنوثقافي، مؤكدًا إمكانية أن يشكل منصة إقليمية ودولية للبحث العلمي.

كما أكد خبراء ومراقبون دوليون أن مركز الحضارة الإسلامية لا يمثل مجرد مشروع بنية تحتية أو مبادرة ثقافية، بل يعد استجابة حضارية شاملة للتحديات المعاصرة، ومرتكزًا جديدًا للحوار بين الحضارات في العالم الإسلامي والعالم أجمع.





وفي السياق ذاته، شدد رئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف، خلال زيارته للمركز، على أن هذا المشروع يعكس التزام أوزبكستان العميق بالحفاظ على القيم الروحية والثقافية، ويقدم رسالة واضحة في مواجهة ظواهر الإسلاموفوبيا، مؤكدًا أن الإسلام دين قائم على التسامح والإنسانية والأخوة.

ومن أبرز إنجازات المركز كذلك استعادة التراث الثقافي، حيث تم، وبمتابعة مباشرة من القيادة، إنشاء آليات تعاون دولية مع أبرز دور المزادات العالمية مثل سوذبيز وكريستيز وبونهامز، إضافة إلى متاحف ومجموعات خاصة، ما أسفر عن استعادة نحو ألفي قطعة أثرية نادرة، تشمل مخطوطات لابن سينا، وأعمالًا للبيروني، ومنمنمات من العصر التيموري، وروائع من الفن الإسلامي.

ويمثل هذا الإنجاز استعادة فعلية للذاكرة الحضارية لآسيا الوسطى، وترسيخًا لمفهوم العدالة التاريخية.

وقد أشار رئيس باراغواي سانتياغو بينيا، بعد زيارته، إلى أن المركز يعكس حقيقة تاريخية مهمة مفادها أن العديد من الإنجازات العلمية الكبرى للبشرية انطلقت من هذه الأرض، مؤكدًا أن التجربة عززت قناعته بالإمكانات الكبيرة التي تمتلكها أوزبكستان.

وفي السياق ذاته، أوضح خبراء أن المشروع يجمع بين استعادة الماضي وصياغة المستقبل، إذ تم تصميمه ليكون منظومة ديناميكية متكاملة تجمع بين البحث العلمي والإعلام والتعليم والنشر.

كما وصف رئيس فنلندا ألكسندر ستوب تجربته داخل المركز بأنها تجربة فريدة وغير مسبوقة، حيث جرى عرض ثلاثة آلاف عام من التاريخ بأسلوب حديث ومعاصر يتيح للزائر التفاعل المباشر مع الذاكرة الحضارية.

واليوم، يرسخ مركز الحضارة الإسلامية مكانته كمركز فكري عالمي، شبيه بالدور الذي لعبته مؤسسات تاريخية كـ"بيت الحكمة" في بغداد و"أكاديمية المأمون" في خوارزم و"مدرسة أولوغ بيك" في سمرقند، حيث يجمع بين المعرفة التاريخية والتكنولوجيا الرقمية الحديثة.

وفي ختام الانطباعات الدولية، أكد رئيس صربيا ألكسندر فوتشيتش أن المركز يمثل تجربة معمارية وثقافية فريدة، معربًا عن إعجابه الشديد به، وداعيًا مواطنيه إلى زيارة أوزبكستان للاطلاع على هذا الصرح الحضاري الاستثنائي.

إشادات دولية واسعة بالمبادرة ودور أوزبكستان في صياغة خطاب حضاري عالمي معاصر

استعادة التراث الإسلامي وإعادة إحياء الذاكرة التاريخية عبر آلاف المخطوطات والقطع النادرة

مركز الحضارة الإسلامية كمشروع عالمي متكامل يجمع بين المتحف والبحث العلمي والرقمنة والحوار الحضاري



مجمع الإمام البخاري تناغم التراث الروحي والعمارة المعاصرة



لطالما عُرفت آسيا الوسطى بأنها موطن العلماء العظماء الذين قدّموا مساهمات جوهرية في تطوير العلوم العالمية والفكر الروحي. ومن بين هذه الشخصيات البارزة، يحتل محمد بن إسماعيل البخاري مكانة مرموقة في تاريخ الحضارة الإسلامية كواحد من أهم علماء الحديث.

وكما أكد صاحب الفخامة شوكت ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان:

"لقد قدّم العديد من الممثلين البارزين لنهضة آسيا الوسطى مساهمات لا مثيل لها في تطوير الإسلام والحضارة العالمية. ومن بين هؤلاء العلماء العظماء الإمام البخاري، المعترف به عالمياً كمؤلف كتاب 'صحيح البخاري'، الذي يُعد أقدس مصدر في الإسلام بعد القرآن الكريم".

حياة عالم حديث عظيم

وُلد الإمام البخاري عام 810 ميلادي في بخارى. وكان والده إسماعيل بن إبراهيم عالماً محترماً وخبيراً في الحديث، درس على يد كبار علماء عصره. وحتى بعد وفاة والده، لعبت التقاليد الفكرية والروحية لأسرته دوراً حاسماً في تشكيل شخصية الشاب محمد بن إسماعيل.

منذ سن مبكرة، أظهر الإمام البخاري ذاكرة استثنائية وتفانياً في طلب العلم. وبحلول سن العاشرة، بدأ في حفظ الأحاديث، ولاحقاً، بعد أن حفظ عشرات الآلاف منها، انطلق في رحلة لطلب العلم.

سافر على نطاق واسع إلى المراكز الفكرية الكبرى في عصره، بما في ذلك خراسان والعراق والحجاز وسوريا ومصر، ودرس على يد العشرات من العلماء المشهورين في مدن مثل نيسابور وبغداد ومكة والمدينة. وتشير السجلات التاريخية إلى أنه درس على يد ما يقرب من تسعين شيخاً.

لم يكن الإمام البخاري طالباً مجتهداً فحسب، بل كان أيضاً معلماً لمئات التلاميذ، الذين أصبح الكثير منهم علماء متميزين. ومن بينهم مسلم بن الحجاج، الذي كان يشير إليه باحترام بلقب "طبيب الحديث".

صحيح البخاري: مجموعة الحديث الأكثر موثوقية

كرّس الإمام البخاري حياته لجمع وتحليل الأقوال الأكثر موثوقية للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وتشير المصادر إلى أنه فحص ما يقرب من 600,000 حديث، اعتبر منها أكثر من 100,000 حديث صحيح.

يحتوي عمله الأكثر شهرة "صحيح البخاري" على 7,397 حديثاً تم التحقق منها، ويُعد عالمياً المصدر الأكثر جدارة بالثقة للتعاليم الإسلامية بعد القرآن الكريم.

وعند تأليف هذا العمل، طبّق الإمام البخاري معايير علمية صارمة للغاية؛ فلم يشترط فقط أن يكون الرواة قد التقوا ببعضهم البعض، بل اشترط أيضاً التحقق من تفاعلاتهم من خلال مصادر موثوقة. وقد ضمنت هذه المنهجية الصارمة بقاء "صحيح البخاري" المجموعة الأكثر مصداقية في تاريخ علم الحديث.

الإرث العلمي

إلى جانب علم الحديث، ألّف الإمام البخاري أعمالاً هامة في التاريخ والأخلاق، منها:

- الأدب المفرد
- التاريخ الكبير
- التاريخ الصغير
- التاريخ الأوسط

وضعت مساعيه العلمية الأساس لمدارس الحديث في بلاد ما وراء النهر من القرن التاسع إلى القرن الثاني عشر، والتي لعبت دوراً محورياً في تقدم الفكر العلمي الإسلامي.

العودة إلى الوطن والسنوات الأخيرة

بعد عقود من السفر العلمي، عاد الإمام البخاري إلى وطنه، حيث استُقبل باحترام كبير في بخارى. ومع ذلك، نشأت توترات مع الحاكم المحلي الأمير خالد بن أحمد بسبب الغيرة من بعض الجهات. ورفضاً منه لإخضاع علمه لخدمة البلاط، صرّح الإمام البخاري بمقولته الشهيرة: "العلم يؤتى إليه، ولا يذهب هو إلى أحد".

ثم انتقل نحو سمرقند واستقر في قرية "خرتنك" القريبة، حيث وافته المنية عن عمر ناهز 62 عاماً في 1 سبتمبر 870 ميلادي.

تاريخ مجمع الإمام البخاري

في القرن السادس عشر، في عهد الحاكم الشيباني عبد الله الثاني، تم بناء ضريح ومسجد جامع فوق قبر العالم، الواقع بين أربع أشجار دلب كبيرة في خرتنك.

وخلال حقبة إلحاد الدولة في القرن العشرين، وكحال العديد من المواقع الإسلامية، تعرض هذا المجمع للإهمال وكان على وشك التدمير. وبدأ الاهتمام يتجدد في النصف الثاني من القرن، مدفوعاً بطلبات ومناشدات قادة العالم الإسلامي. وفي عام 1974، أحيا مؤتمر علمي دولي في سمرقند الذكرى الـ 1,200 لميلاد الإمام البخاري، حضره علماء من 27 دولة.

وعقب استقلال أوزبكستان، تم الاحتفال بالذكرى الـ 1,225 لميلاد الإمام البخاري في عام 1998 على المستوى الدولي، وأعيد بناء الضريح.

المجمع المعماري الجديد

في عام 2018، وبمبادرة من الرئيس شوكت ميرضيائيف، أُطلق مشروع لإعادة إعمار مجمع الإمام البخاري بشكل شامل. وبحلول عام 2025، اكتمل هذا الصرح الذي لا مثيل له في العالم الإسلامي بالكامل. وقد تطور المجمع ليصبح مستوطنة علمية وثقافية متكاملة حول ضريح الإمام البخاري، ويضم:

- مسجداً جامعاً يتسع لـ 10,000 مصلٍ
- متحف الإمام البخاري للابتكار
- أكواخاً وأماكن إقامة للزوار
- ساحات واسعة، ومنتزهات، ومساحات خضراء
- محطات حافلات ومواقف للسيارات
- بنية أساسية تجارية وخدمية

وقد صُمم المشروع من قبل فريق إبداعي بقيادة المهندس المعماري الأوزبكي الشهير الأستاذ عبد القهار تورادييف.



كـرامـة الإنســان معيار رئيسي للتقدم في مسار أوزبكستان

فيروزا اشماتوفا
مفوض المجلس الأعلى لجمهورية أوزبكستان لحقوق الإنسان



بالنسبة للرئيس شوكت ميرضيائيف، يتجاوز تقدم أوزبكستان المؤشرات الاقتصادية الكلية أو تشييد المنشآت الصناعية والعامة؛ فالمقياس الحقيقي له هو التحسن الملموس في الحياة اليومية. وفي هذا السياق، صرح في أغسطس 2026 قائلاً: «إن أعظم إنجاز لأوزبكستان الجديدة هو التغيير في حياة الناس، ووجود مواطنين واثقين بقدراتهم، ومجتمع يشعر بالانتماء والمشاركة في صياغة مستقبل البلاد».

ويعكس هذا النهج الدستور المعتمد في عام 2023، الذي يعلن أوزبكستان دولة اجتماعية. وتنص المادة 13 منه على أن الإنسان وحياته وحريته وشرفه وكرامته، وسائر حقوقه غير القابلة للتصرف، تمثل القيمة العليا. كما تُرسّخ المادة 20 مبدأ التطبيق المباشر لهذه الحقوق، وتقضي بتفسير أي تناقضات أو غموض تشريعي يؤثر في العلاقة بين الأفراد والهيئات الحكومية لصالح الفرد.

وغالباً ما تتركز النقاشات المتعلقة بحقوق الإنسان حول المحاكم، رغم أن هذه الحقوق تُمارس يومياً في المدارس والمستشفيات وأماكن العمل والمكاتب البلدية والملاعب وداخل الأسر. فخلال العقد الماضي، شيدت أوزبكستان مدارس تستوعب 1.5 مليون طالب، ورياض أطفال لـ 342 ألف طفل، ومستشفيات توفر 62 ألف سرير، كما تم ربط منازل يقطنها أكثر من 8 ملايين شخص بشبكات إمدادات المياه. وتُجسد هذه التطورات تعبيراً عملياً عن الحق في التعليم والرعاية الصحية والعيش الكريم وتكافؤ الفرص.

إن التوسع في مجالات التعليم والتدريب المهني والعلوم والبحث والتطوير والرياضة يعزز رأس المال البشري؛ فالتعليم يوسع الخيارات، والمهارات المهنية تدعم الاستقلال المالي، والرياضة تحسن الصحة وتقوي العزيمة. ولذلك، فإن الاستثمار في هذه الميادين يساعد الأفراد على ممارسة حقوقهم بمسؤولية والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

كما تسعى الإصلاحات الديمقراطية إلى إحداث تحول في العلاقة بين المواطنين والدولة، وتشمل أولوياتها تمكين الأفراد من الإبلاغ عن العقبات البيروقراطية، وضمان الاستماع إلى التماساتهم، وتوفير سبل الانتصاف من الانتهاكات، وتعزيز الرقابة العامة. وتُعد «المحلة» (Mahalla) — وهي المؤسسة المجتمعية للحكم الذاتي للمواطنين في أوزبكستان — الأقرب إلى السكان واحتياجاتهم اليومية. ومن خلال نظام «سباعية المحلة»، يتم رصد التحديات التي تواجه الأسر، ومعالجة قضايا التوظيف وريادة الأعمال والشباب والمرأة بشكل متكامل.

ويُقدم اليوم أكثر من مائة خدمة اجتماعية وشكل من أشكال المساعدة محلياً عبر مراكز الخدمات الاجتماعية «إنسان» (Inson)، مما يقلل الحاجة إلى مراجعة جهات متعددة ويُقرّب الدعم من مستحقيه. وبالمثل، يجمع نهج الحد من الفقر بين التعليم المهني، وخلق فرص العمل، والقروض الميسرة، والإعانات، وتخصيص الأراضي، بهدف تحقيق دخل مستدام وتمكين الفرد من تحسين ظروفه المعيشية بنفسه.

وقد شهدت حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين تطورات قانونية ومؤسسية جوهرية؛ إذ تؤكد ضمانات المساواة في الحقوق، والحماية من الإساءة، والمساءلة القانونية عن التحرش الجنسي والعنف الأسري، وتشديد أوامر الحماية، أن العنف يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان وليس شأناً عائلياً خاصاً. وتُستكمل هذه الإجراءات القانونية بتوفير المأوى الآمن، والدعم النفسي، والحماية الاجتماعية، والمشورة القانونية، فضلاً عن المؤسسات المعنية بمساعدة الناجيات.

وعلى النحو ذاته، تُظهر الإصلاحات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة كيف تترجم الحقوق إلى ظروف معيشية أفضل؛ فقد شكّل قانون «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» لعام 2020 والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة ذات الصلة في عام 2021 تحولاً جذرياً من النظر إليهم كمتلقين للرعاية الاجتماعية إلى الاعتراف بهم كأصحاب حقوق مستقلين.

ويمتد هذا المبدأ ليشمل مرافق الاحتجاز؛ حيث أطلق أمين المظالم، ومكتب المدعي العام، ووزارة الداخلية، والمركز الوطني لحقوق الإنسان خارطة طريق لمنع التعذيب ومواءمة ظروف السجون مع المعايير الدولية. وشملت التدابير توفير منحدرات عند المداخل، وكتب بطريقة «برايل» في مكتبات السجون، ودورات مياه مهيأة، فضلاً عن توفير مساعدة مدفوعة الأجر من السجناء الأصحاء لزملائهم من ذوي الإعاقات الحركية. وتؤكد هذه التحسينات أن الاحتجاز لا يلغي كرامة الإنسان أو حقوقه الأساسية.

ونظراً لأن السلطات العامة لا يمكنها ضمان حقوق الإنسان بكفاءة بمفردها، تشجع أوزبكستان المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والناشطين والصحفيين والمدونين على المشاركة في الرقابة. وقد أتاح قانون «الرقابة العامة» لعام 2018، ومفهوم تنمية المجتمع المدني، والمجالس العامة داخل الجهات الحكومية، وآليات النقاش العام، آفاقاً أوسع للمشاركة. وباتت المنظمات غير الحكومية تعمل بشكل متزايد كشركاء ينقلون احتياجات الجمهور، ويقيّمون الآثار العملية للتشريعات، ويقترحون البدائل، بينما يسهم النقد الإعلامي البنّاء ورصد حقوق الإنسان في كشف المشكلات وتحسين القرارات الحكومية وتشجيع المشاركة.

ويمثل أمين المظالم حلقة وصل بين الأفراد والدولة من خلال الرقابة البرلمانية على تطبيق القوانين، والنظر في الالتماسات العامة، وتقديم التوصيات لمعالجة العقبات التشريعية والإجرائية، وهو عمل يتعزز بالتعاون مع المجتمع المدني. ومن خلال فحص الشكاوى الفردية إلى جانب المشكلات المؤسسية الأوسع، يساعد أمين المظالم في تحديد المواطن التي تتطلب فيها الضمانات القانونية تنفيذاً أقوى، والإجراءات التي تحتاج إلى تحسين عملي. وتفحص زيارات الرصد المشتركة للمؤسسات المغلقة ظروف الإقامة، والرعاية الصحية، والتغذية، والصرف الصحي، وفرص تقديم الشكاوى، والامتثال للمعايير الدولية التي تحظر التعذيب، كما توفر المقابلات السرية و«صناديق بريد أمين المظالم» داخل السجون قنوات لطرح الشواغل مع صون الكرامة الإنسانية.

وفي الاحتفالات المخلدة للذكرى الخامسة والثلاثين للاستقلال في أغسطس 2026، أعلن الرئيس ميرضيائيف عن سبعة برامج وطنية لتعزيز كرامة الإنسان، تركز على: المعرفة والمهارات؛ وحياة صحية وأطول أمداً؛ واقتصاد متقدم تقنياً وعالي الإنتاجية؛ وتحسين إدارة المياه والبيئة؛ واستقلال القضاء وسيادة القانون كقيمة أخلاقية مشتركة؛ وتعزيز دور «المحلات» كمحركات للتقدم الاجتماعي؛ وترسيخ مكانة أوزبكستان كدولة مسالمة ومضيافة.

وتعمل هذه الأولويات مجتمعة على ربط التنمية الوطنية بالحقوق المعيشة في الحياة اليومية، من تعليم ورعاية صحية وبيئة آمنة ووصول إلى العدالة ودعم مجتمعي. وبذلك يشكل التحول الاقتصادي والإصلاح المؤسسي والاستثمار الاجتماعي أجزاءً من أجندة مشتركة تتمحور حول الإنسان، لا يقتصر هدفها على توسيع نطاق الخدمات فحسب، بل جعل الكرامة والفرص والمشاركة ذات معنى حقيقي لكل فرد.

ومع مواصلة أوزبكستان لمرحلتها الانتقالية الاقتصادية والاجتماعية، تظل حقوق الإنسان ركيزة أساسية في استراتيجيتها للتنمية الديمقراطية. فاحترام الكرامة يعزز الثقة في العدالة، بينما تسهم المؤسسات المتاحة للجميع وسبل الانتصاف الفعالة في تعميق الثقة بين المجتمع والدولة. فالمواطنون القادرون على تنمية قدراتهم وتأمين سبل عيشهم والتأثير في الحياة العامة يصبحون شركاء فاعلين في صياغة مستقبل البلاد. ووفق هذا المفهوم، لا يُقاس التقدم بالإنجازات الوطنية فحسب، بل بما تحققه تلك الإنجازات للناس من حرية وأمن وفرص، مما يرسخ دعائم الديمقراطية والتنمية على المدى الطويل.

الدعم الإنساني الأوزبكي للفلسطينيين نموذج للالتزام الحكومي والتضامن الاجتماعي



يُعد المرسوم الذي وقعه رئيس جمهورية أوزبكستان في 14 أغسطس 2025، تحت عنوان "بأن التدابير الرامية إلى إنشاء نظام لرعاية الدولة ومساعدة مجموعة من المواطنين الفلسطينيين في أوزبكستان بناءً على مبادئ الرحمة والإنسانية"، وثيقة إنسانية غير مسبوقة، حظيت باعتراف واسع ليس فقط على المستوى الوطني، بل وعلى المستوى الدولي أيضاً.

ومن الجدير بالذكر أنه في الممارسة العالمية، نادراً ما نجد مقاربات شاملة ومنهجية تضمن حقوق الإنسان وحرياته وتمد يد العون للمحتاجين بهذا الشكل. ويمثل هذا المرسوم نموذجاً لهذه المقاربة، حيث يجمع بين الأبعاد القانونية والاجتماعية لتوفير دعم منظم وهيكلي.

تعتبر هذه الوثيقة تعبيراً ملموساً عن المبادئ الجوهرية لسياسة "أوزبكستان الجديدة" – التي تضع تكريم الكرامة الإنسانية ومنح الأولوية لرفاهية الفرد فوق كل اعتبار. إن الإصلاحات التي بدأت تحت قيادة الرئيس تؤتي ثماراً ملموسة الآن؛ فمد يد العون للأسر الفلسطينية ليس مجرد واجب أخلاقي فحسب، بل هو تجسيد عملي لسياسة أوزبكستان الثابتة والمبدئية في هذا المجال.

تدابير الدعم الاجتماعي الشامل

تتميز التدابير المنصوص عليها في المرسوم بنطاقها الواسع وشموليتها؛ حيث يتلقى كل مستفيد في سن العمل بدل معيشة شهرياً، وتغطية كاملة لنفقات إيجار السكن، ومساعدة مالية تُصرف لمرة واحدة، مما يعكس التزام الدولة برفاهيتهم. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه يتم الاعتراف بالأفراد الذين يعانون من أمراض عاجزة كذوي إعاقة بغض النظر عن فترة العلاج، ويحق للمقيمين المسنين الذين ليس لديهم خبرة عمل سابقة الحصول على معاشات تقاعدية اجتماعية – وهو ما يمثل نموذجاً حقيقياً للعدالة الاجتماعية.

وقد أولي اهتمام خاص للدعم المتعلق بالتعليم؛ إذ يُضمن لأطفال المقيمين الفلسطينيين القبول في دور الحضانة والمدارس الحكومية دون قوائم انتظار، مع إعفاء أولياء الأمور من دفع الرسوم الدراسية حتى عام 2028. وعلاوة على ذلك، تُتاح للأطفال فرص للتعليم الإضافي، بما في ذلك التدريب المهني، ودورات تكنولوجيا المعلومات، والبرامج التحضيرية لمؤسسات التعليم العالي، مع تغطية كافة التكاليف المرتبطة بها بالكامل من قبل الدولة. وتمثل هذه المبادرات استثماراً عميقاً في مستقبل الشباب الفلسطيني وتسهل اندماجهم الكامل في المجتمع الأوزبكي.

الرعاية الصحية، التوظيف، والاندماج الاجتماعي

في قطاع الرعاية الصحية، يحق للمقيمين الفلسطينيين الحصول على خدمات طبية ممولة من الدولة، بما في ذلك توفير جميع الأدوية اللازمة، على قدم المساواة مع الأسر المحلية ذات الدخل المنخفض. وفيما يتعلق بالتوظيف، يمكنهم المشاركة في برامج مثل "تطوير ريادة الأعمال الأسرية"، و"الدعم المستمر للمشاريع الصغيرة"، و"الخطوة الأولى في الأعمال"، مما يضمن فرصاً للمشاركة الاقتصادية والاكتفاء الذاتي.

وبشكل ملحوظ، يؤكد المرسوم على حقوق الأطفال وآفاقهم المستقبلية. وامتثالاً كاملاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، يضمن للأطفال الفلسطينيين الوصول إلى نفس الفرص المتاحة للأطفال الأوزبكيين، مما يعكس التزام الدولة بالمساواة والتنمية البشرية.



آليات الدعم المستدام

لتنظيم وتمويل هذه المبادرات، تم إنشاء "صندوق خاص" تُستمد موارده من الرعاة القانونيين والأفراد بالإضافة إلى منح من المنظمات الدولية، مما يخلق شراكة فعالة بين الدولة والمجتمع والمجتمع الدولي. ويضمن هذا الإطار دعماً مستداماً وطويل الأمد للمستفيدين.

كما يسهل الانخراط النشط لنظام "مهلة يتليجي" (Mahalla Yettiligi) اندماج المقيمين الفلسطينيين في البيئة الاجتماعية والثقافية المحلية، مما يمكنهم من إعادة بناء الروابط المجتمعية والتكيف بسرعة مع المعايير المجتمعية. وتعمل هذه الممارسة على الارتقاء بتقاليد الضيافة الأوزبكية إلى مستوى السياسة الوطنية.

نموذج للدبلوماسية الإنسانية

من خلال هذا المرسوم، أثبتت قيادة أوزبكستان للعالم مرة أخرى أن البلاد دولة منفتحة ومتسامحة وإنسانية. وتوضح الوثيقة بشكل حيوي كيف يترجم شعار أوزبكستان الجديدة، "من أجل الكرامة الإنسانية"، إلى واقع عملي.

تحت توجيهات الرئيس شوكت ميرضيايف، وضعت أوزبكستان معياراً جديداً للدبلوماسية الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، مقدمةً نموذجاً قابلاً للتكرار للرحمة التي تقودها الدولة والمساعدة المنظمة. وسيسجل التاريخ هذا المرسوم للأجيال القادمة كإسهام كبير في بناء عالم قائم على العدل والرحمة والقيم الإنسانية العالمية.

مافلودا خوجاييفا
نائب رئيس المجلس التشريعي
المجلس الأعلى لجمهورية أوزبكستان

رحلة إلى قلب آسيا الوسطى:

حكاية رحّالة عُماني في أوزبكستان



قال الرحّالة العُماني ناصر النعماني إنه على مدى 25 عاماً من الترحال عبر أكثر من 90 دولة، وفي إطار 155 رحلة حول العالم، تبقى بعض الوجهات حاضرة في الذاكرة بصورة استثنائية، لا يبهت أثرها رغم تعدد التجارب وتنوع المحطات. ومن بين تلك الوجهات، تبرز أوزبكستان بوصفها واحدة من أكثر البلدان رسوخاً في وجدانه، إذ زارها ثلاث مرات في فترات زمنية مختلفة، وكانت كل زيارة تكشف له وجهاً جديداً لبلدٍ عريق يتربع على طريق الحرير التاريخي.

وأضاف النعماني أنه منذ لحظة وصوله إلى العاصمة طشقند، بدا له المشهد مزيجاً متوازناً بين الحداثة والعمق التاريخي. فالعاصمة، كما وصفها، مدينة منظمة ونظيفة وحيوية، تتسع شوارعها بانسيابية واضحة، فيما يشكل المترو العميق أحد أبرز معالمها الجمالية والهندسية، بما يحمله من تصاميم فنية تُعد من بين الأجمل عالمياً. وأشار إلى أن طشقند تعكس بوضوح مسار التحول الذي شهدته البلاد، كونها أعيد بناؤها بعد زلزال مدمر في ستينيات القرن الماضي، مع حفاظها في الوقت ذاته على هويتها الثقافية.

ولفت إلى أن الأسواق الشعبية، وفي مقدمتها سوق "شورسو"، تقدم تجربة إنسانية وثقافية غنية، حيث تختلط روائح التوابل بالأصوات المتداخلة للبائعين، في مشهد يعكس روح الحياة اليومية، إلى جانب ما يميز الشعب الأوزبكي من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

وفي حديثه عن سمرقند، وصفها بأنها "درة التاج" وواحدة من أعظم مدن التاريخ الإسلامي، مشيراً إلى أن كل زيارة إليها تشعره وكأنه يعبر بوابة زمنية تعيده إلى عصور الإمبراطوريات الكبرى. واعتبر ساحة "ريجستان" أبرز معالم المدينة وأكثرها تأثيراً، لما تحمله من قيمة معمارية وتاريخية، إذ تضم ثلاث مدارس تاريخية مزينة بالفسيفساء والزخارف الإسلامية التي تعكس روعة الفن الإسلامي عبر العصور.

خلال زياراته الثلاث إلى أوزبكستان لمس تطوراً ملحوظاً في البنية الأساسية والخدمات السياحية



كما أوضح أن تجربة سمرقند لا تقتصر على المشاهدة، بل تمتد إلى معايشة التفاصيل، بدءاً من ضريح الأمير تيمور، وصولاً إلى مسجد بيبي خانم، مؤكداً أن كل حجر في المدينة يروي قصة حضارة ازدهرت بالعلم والتجارة والفنون، وأسهمت في تشكيل جزء مهم من التاريخ الإنساني.

أما بخارى، فقد وصفها بأنها تحمل طابعاً مختلفاً يتسم بالهدوء والعمق، مؤكداً أنها ليست مجرد مدينة، بل متحف مفتوح يضم أكثر من ألف مبنى أثري. وأشار إلى أن أزقتها الضيقة، وخاناتها القديمة، ومساجدها التاريخية تمنح الزائر شعوراً بالسكينة والتأمل، مضيفاً أنه كان يقضي ساعات طويلة في التجول دون هدف محدد، بهدف الاستمتاع بروح المكان. كما نوّه إلى أن أهل بخارى يتميزون ببساطتهم ودفئهم، وأن التواصل معهم، رغم حاجز اللغة، شكّل تجربة إنسانية ثرية ومؤثرة.

وأكد النعماني أن ما يميز أوزبكستان لا يقتصر على إرثها التاريخي والمعماري، بل يمتد إلى طبيعة شعبها المضياف وثقافتها الأصيلة، لافتاً إلى أن المطبخ الأوزبكي يمثل تجربة قائمة بذاتها، وفي مقدمتها طبق "البلاف" التقليدي الذي يُعد رمزاً للضيافة ويُطهى بطرق متوارثة. كما أشار إلى أن الشاي الأخضر يشكل جزءاً أساسياً من الحياة اليومية، ويُقدَّم للضيف بوصفه علامة ترحيب واحترام.

وأضاف أنه خلال زياراته الثلاث للبلاد، لمس تطوراً ملحوظاً في البنية الأساسية والخدمات السياحية، الأمر الذي جعل أوزبكستان أكثر انفتاحاً وسهولة في السفر والتنقل، دون أن يفقد ذلك طابعها الأصيل أو روحها التاريخية التي تميزها عن غيرها من الوجهات.

وأكد النعماني في نهاية حديثه على أن أوزبكستان ليست مجرد محطة في سجل رحلاته الطويلة، بل تجربة متجددة ثرية بالمعرفة والإنسانية، تعلّم منها الكثير عن التاريخ والثقافة والإنسان. مشيراً إلى أنها وجهة تستحق الزيارة لكل من يبحث عن عمق الحضارة وجمال البساطة، وعن رحلة لا تُقاس بالمسافات، بل بما تتركه من أثر دائم في الذاكرة والقلب.

سمرقند بوابة الزمن إلى حضارات طريق الحرير وساحة "ريجستان" أبرز معالم المدينة وأكثرها تأثيراً

بخارى متحف مفتوح يعكس عمق التاريخ الإسلامي ويضم أكثر من ألف مبنى أثري

طبق "البلاف" التقليدي يُعد رمزاً للضيافة ويُطهى بطرق متوارثة والشاي الأخضر يشكل جزءاً أساسياً من الحياة اليومية

يتميّز الشعب الأوزبكي بكرم الضيافة وحسن الاستقبال، إلى جانب تطور البنية الأساسية مع الحفاظ على الأصالة في أوزبكستان

